

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥١١٠

الأربعاء، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيلسا (الأرجنتين)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد دنيسف

البرازيل السيد أموريم

بنن السيد آدشي

الجزائر السيد بعلي

جمهورية تنزانيا المتحدة السيد مهيغا

الدانمرك السيدة لوي

رومانيا السيد موتوك

الصين السيد وانغ غوانغيا

فرنسا السيد موزلييه

الفلبين السيد باخا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إيمير جونز باري

الولايات المتحدة الأمريكية السيد نوريغا

اليابان السيد أوشيما

اليونان السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

مسألة هاييتي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-20571 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

مستوى التمثيل والترحيب بالوزراء

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود، في البداية، أن أنوه وأرحب في قاعة المجلس بحضور معالي السيد سيلسو لويز نونس أموريم، وزير خارجية البرازيل؛ ومعالي الأونرابل السيدة بيلي ميلار، الوزيرة الأقدم ووزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس؛ ومعالي السيد كارلوس موراليس ترونكوسو، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية؛ ومعالي السيد إغناسيو وولكر، وزير خارجية شيلي؛ ومعالي السيد رينو موزوليه، وزير الدولة للشؤون الخارجية في فرنسا؛ ومعالي السيد إيفون سيميون، وزير خارجية هايتي؛ ومعالي السيد روجر نورينغا، مساعد وزير الخارجية لشؤون نصف الكرة الغربي في الولايات المتحدة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

مسألة هايتي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إكوادور، أوروغواي، باراغواي، بربادوس، بوليفيا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، شيلي، غواتيمالا، كندا، كوبا، لكسمبرغ، المغرب، المكسيك، النرويج، هايتي، هندوراس، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد سيميون (هايتي) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للممارسة المتبعة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد خوان غابرييل فالديس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد فالديس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للممارسة المتبعة، وما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لويجي ر. أينودي، الأمين العام المؤقت لمنظمة الدول الأمريكية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد أينودي إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويعقد المجلس هذه الجلسة وفقا لتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد خوان غابرييل فالديس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأعطيه الآن الكلمة.

قدر كافٍ من الانفتاح لتمكين البلد، بمشاركة الجميع، من الانطلاق من جديد على الطريق نحو الشرعية الديمقراطية، وذلك في إطار من الالتزام الرسمي بالتخلي عن أي منصب من مناصب السلطة بعد الانتخابات القادمة.

ومنذ ظهوري أمام المجلس آخر مرة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بدأت هايتي مرحلة مختلفة. والواقع أنه رغم أن التحديات الأمنية لا تزال معقدة والعوامل المؤدية لانعدام الأمن وعدم الاستقرار لم يتم التعامل معها بعد، فقد أحبطت المحاولات التي قامت بها الجماعات المسلحة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بقصد زعزعة الاستقرار في البلد. كما شهدنا انخفاضاً في مستوى العنف وعدم الاستقرار، ويفتح قيام الحكومة المؤقتة بمبادرات سياسية مجالا للمشاركة من قبل جميع الذين يرفضون العنف ويسر إجراء العملية الانتخابية المزمع القيام بها في نهاية هذا العام في ظروف يسودها السلام والحرية.

وقد استكملت البعثة قوتها تقريبا من حيث عدد الجنود والشرطة المدنية المأذون به وأخذت في الانتشار في كافة أنحاء البلد، على النحو الوارد وصفه في تقرير الأمين العام الأخير. ونتيجة لذلك، تحسنت قدرتنا كثيرا على التعامل مع الحالات التي قد تعرض الأمن والعملية الانتقالية السياسية للخطر. وترتب على ذلك أن الجهود التي بذلتها البعثة مؤخرا تركز أساسا على القيام بمبادرات قوية ومستمرة في مجال الأمن.

وتجدر الإشارة مرة أخرى إلى أن مفهوم الأمن الذي تستند إليه بعثة الأمم المتحدة وتسترشد به يشمل، من ناحية، الاستعمال المشروع للقوة حين تكون ضرورية أو لا يمكن الاستغناء عنها، ومن ناحية أخرى التركيز على أكثر المشاكل المؤثرة في أضعف سكان هايتي إلحاحا. وبذا نكون قد

السيد فالديس (تكلم بالإسبانية): أود في البداية يا سيدي أن أعرب عن ارتياحي لرئاستكم المجلس وأن أهنيء جمهورية الأرجنتين على الكيفية الممتازة التي تدير بها أعمال المجلس خلال الشهر الذي نستهل به العام. كما أعرب عن امتناني البالغ لكم لعقدكم هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن على مستوى الوزراء للنظر في الحالة في هايتي. وتعكس هذه الجلسة اهتمام أصدقاء هايتي والمجتمع الدولي بصفة عامة بالجهود الجاري بذلها من جانب شعب هايتي وحكومتها للتغلب على ما يواجهانه من صعوبات. وأرحب ترحيبا حارا أيضا بحضور الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بالنيابة، السيد لويجي أيناودي بيننا اليوم.

وفي هذه الجلسة أيضا تعبير عن الدعم السياسي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وتعبير عن الثقة في الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في المساعدة على إنعاش المجتمعات الذي يؤدي فيها مزيج من الفقر وسوء الإدارة إلى العنف الداخلي.

وأود أن أؤكد من جديد في هذا المقام اعتقادي بأننا إذا أتحنا لهايتي الدعم السياسي المستمر فإن ذلك البلد سيخرج من أزمتته الراهنة ويعود إلى الاندماج في المجتمع الدولي في إطار يتسم بالاستقرار السياسي الداخلي والحريات الديمقراطية.

وأود أيضا أن أتوجه بالشكر لحكومة هايتي الانتقالية على ترحيبها الحار بالبعثة وعلى العلاقة القائمة على الثقة المتبادلة التي أنشأناها منذ بدء البعثة. فقد تصدت حكومة الرئيس بونيفاس ألكساندر ورئيس الوزراء لاتورتو الانتقالية بشجاعة لمهمة شديدة المشقة لا يفهمها دائما مواطنوها. فقد اضطرت في مناخ الانقسام الوطني العميق السائد إلى القيام بإنعاش مؤسسات على حافة الانهيار والتعامل مع قوى تسعى لإشاعة الفوضى وزعزعة الاستقرار مع الحفاظ على

وفي المرحلة الأولى من العملية، أعيد فتح اثنين من مراكز الشرطة في سيبتيه سوليبي وتتواجد قوات البعثة باستمرار هناك. وقد مكن نشر دوريات البعثة والأنشطة التي قام بها الموظفون المدنيون من البدء في اتصالات مؤدية إلى الاضطلاع بطائفة من المشاريع سريعة الأثر تمولها البعثة. وجنبا إلى جنب مع ذلك سوف تضطلع الأمم المتحدة بمبادرات جديدة في المنطقة. ونذكر أن السكان ما زالوا يخشون الإغراب علانية عن ارتياحهم للتغير الواضح الذي حدث من حيث تحسن الأمن. ومن ثم فإن لدينا اقتناع بأن إحراز تقدم تدريجي في برامج الصحة والنظافة والتعليم التي أوقفت لمدة طويلة بسبب العنف، وكذلك شروعا على وجه السرعة في مبادرة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، سيمكنان من تجميع جيران سيبتيه سوليبي وإشراكهم في عملية تحدث تغييرا نوعيا في المنطقة، مما يساعد على استئصال وتفكيك العصابات المسلحة التي لا تزال تقوم بنشاط في المنطقة. وبالمثل، سوف تتيح مبادرة تتخذها البعثة والحكومة الانتقالية تفعيل آلية دائمة رفيعة المستوى للتعرف على المشاريع الإنمائية المصممة تحديدا لسكان سيبتيه سوليبي وترتيب هذه المشاريع من حيث الأولوية.

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، قامت مجموعة من الجنود السابقين المسلحين، بترخيص غير قانوني منحهم إياه أحد موظفي البلدية المدنيين بالاستيلاء على المسكن الخاص المهجور للرئيس السابق أريستيد في تاباري، بمدينة بورت - أو - برانس. وعقدت المجموعة اجتماعا لممثلي وسائط الإعلام وأعلنت أنها ستقيم قاعدتها الدائمة في الموقع المذكور. وردت الحكومة الانتقالية على الفور قائلة إنها لن تتسامح مع تدبير كهذا. وفصلت موظف البلدية المدني الذي أعطى الترخيص المزعوم ودعت البعثة إلى إنهاء احتلال المبنى. واستجابت البعثة على الفور ونشرت عددا كبيرا من الجنود حول المبنى المستولى عليه. وبفضل النهج

انطلقنا في مرحلة جديدة للبعثة، سوف أتناولها بشيء من التفصيل.

وقد اتخذت البعثة خطوات محددة صوب تحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية. واضطرت جماعات الجنود السابقين التي جرؤت على تحدي سلطة الحكومة والبعثة إلى التراجع بسرعة، أما الجماعات المسلحة غير القانونية الأخرى، التي تضم بين صفوفها بعض من يدعون التأييد للرئيس السابق أريستيد، فتفقد سطوتها.

ولا تزال التهديدات والتحديات في مجال الأمن خطيرة ولكننا بدأنا نشهد تدريجيا درجة أكبر من الاستقرار. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، شنت البعثة عملية سياسية وعسكرية كبرى بالاشتراك مع عناصر من الشرطة الوطنية الهايتية في حي سيبتيه سوليبي، داخل مدينة بورت - أو - برانس، وهي منطقة من المعروف أنها تؤوي جماعات إجرامية مسلحة للكثير منها ولاءات سياسية مختلفة ومتضاربة. وتمثلت أهداف هذه العملية في إعادة استتباب النظام والأمن في المنطقة من خلال وجود البعثة وسيطرتها الراسخة والدائمة، مما ييسر استعادة الاستقلال الوظيفي للشرطة في المنطقة تدريجيا وهيئة الأوضاع للقيام بالأنشطة الطبيعية، من أداء الإدارة العامة لوظائفها على النحو الواجب إلى إعادة تنشيط التجارة واستئناف أنواع مختلفة من العمليات الإنسانية على الصعيدين المحلي والدولي.

وبغض النظر عن بعض حالات منعزلة ومتفرقة لإطلاق النار فإن العملية التي أطلق عليها اسم ليبرتي (الحرية) لم تواجه مقاومة مسلحة قوية وحالفها النجاح، دون تسجيل أي وفيات في صفوف البعثة أو الشرطة الوطنية الهايتية. ودحضت تماما وكيها الادعاءات التي لا أساس لها بوقوع خسائر كثيرة في الأرواح.

الانحراف عن سياستنا المتمثلة في اتخاذ موقف ثابت إزاء التحدي الذي تمثله هذه الجماعات.

والأحداث التي قدمت موجزا عنها للتو توضح في عبارات عملية سبل العمل التي تتبعها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والتنفيذ إزاء مواجهة التحدي الذي تمثله شتى المجموعات المسلحة في هايتي، ويتم بذلك تنفيذ ولاية مجلس الأمن: إظهار الثبات والهدوء في استخدام القوة بغية ضمان احترام القانون والنظام وإظهار الوعي الاجتماعي من أجل فهم مصدر المطالب الأساسية للسكان. وأود أن أذكر أن قوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي اضطلعت بأعمال البنية التحتية في مجال الطرق في بورت - أو - برنس، وكاب هايتي، مما ساعد إلى حد كبير في إقامة علاقات حسنة مع السكان، ولا سيما في ما بين أفقر قطاعات السكان في العاصمة.

وتساعد الأحداث على ما يبدو في تحقيق هذه الاستراتيجية، الحيوية لجهودنا الرامية إلى إنشاء عملية حوار وطني وضمان إجراء الانتخابات في هذه السنة. وأذكر أن هذه السياسة التي تتبعها البعثة، بعد الفترات الصعبة التي لم يكن العنصر العسكري للبعثة قد أنشئ فيها على النحو الأولي، في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قد أسفرت اليوم عن تحسن كبير في العلاقات بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وسكان هايتي، الذين شهدوا إخلاص الجنود في أداء مهامهم الرامية إلى تحسين الأوضاع المعيشية لأشد فئات السكان حاجة. وتدل الطريقة التي رحب بها السكان بوصول آلات الحفر والجنود الذين يحملون المعاول والمجرفات لتحسين نوعية الشوارع، على أهمية توفير عدد أكبر من المهندسين العسكريين للبعثة، وتظهر تعديل محط تركيز البعثة، التي تجمع بصورة دائمة بين قوة الردع وبين مشاركة البعثة في التنمية الاجتماعية ودعمها.

المتسم بالثبات والإصرار الذي انتهجته البعثة والأخذ بأسلوب معتدل ومخلص وصريح في الحوار، تم حل هذه المسألة دون أي خسائر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وتم، حاليا نزع أسلحة جميع الذين اشتركوا في المغامرة، باستثناء قائدهم الذي ما زال مطلق السراح. ولقد تلقى بعضهم سلفا التعويضات التي وعدت الحكومة بتقديمها إلى جميع المقاتلين السابقين. ووافقوا كمجموعة على المشاركة في برامج إعادة الإدماج.

وبدأت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، خلال الأسابيع العشرة الماضية، في تخطيط وتنظيم برنامج لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالرغم من أن لدينا بعض الموارد المطلوبة، وفي حين أن خطة عمل ستقدم إلى السلطات الحكومية في هذا الأسبوع، إلا أن الأوضاع الأمنية والسياسية لا تزال غير مؤاتية لتنفيذ البرنامج على النحو الأوفى. ونرحب بإنشاء لجنة نزع السلاح قريبا، حسبما أعلن رئيس الوزراء لاترتو، وهذا ضروري لتطوير العملية. وفي الوقت نفسه، تراقب بعثتنا عن كثب السياسة الراهنة التي تتبعها الحكومة الانتقالية والمتمثلة في منح تعويضات وبدل إنهاء الخدمة للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الهايتية. وتعتقد حكومة هايتي أن هذه تعويضات منصفة للأفراد الذين سرحوا دون اعتبار للحقوق المنبثقة عن مساهماتهم المدفوعة أثناء عملهم العسكري. بيد أننا نتفق مع السلطات الهايتية على أنه يتعين إدراج هذا الأمر في سياق عملية نزع السلاح، وأنه بعد دفع الجزء الأول من المبلغ الذي جرى التعهد به، يجري تسديد أية دفعات نقدية أخرى رهنا بتسليم الأسلحة الحربية إلى الحكومة الانتقالية. وفيما يتعلق بالجماعات المسلحة ضمن القطاعات المهمشة من السكان، تتوخى سياسة نزع السلاح اتخاذ إجراءات ترمي إلى هتئة الأوضاع من أجل إعادة الإدماج، حيث يتم إقناع البعض بالعودة إلى حياة العمل وتسليم أسلحتهم، بدون

ونعلق أملا كبيرا على القرار السياسي الذي اتخذته رئيس جمهورية هايتي المؤقت السيد بونيفاس الكسندر، لتعزيز الحوار الوطني في أثناء هذه السنة. وحسبما أوضح، يتعين على جميع قطاعات المجتمع وكل القوى السياسية في هايتي بدون استثناء أن تشارك في هذه العملية وأن تتحمل كل منها مسؤولياتها التاريخية. وبالفعل يجب أن يجرى الحوار بحرية وأن يطوره أبناء هايتي أنفسهم. وعليهم، في مناخ من الاحترام المتبادل، أن يتوخوا إعادة تشكيل مجتمع اتصف بانقسامات اجتماعية عميقة، وأن يعملوا على إعادة تشييد المؤسسات التي ضعفت بسبب العناصر التدميرية المتمثلة في مناهضة الديمقراطية والفساد، وإحياء النظام السياسي الذي نكب بالحزبية السياسية.

وفي ذلك السياق، من الأهمية بمكان الترحيب بالمبادرة الرامية إلى زيارة البلد ودعم عملية الحوار الشامل التي سيقوم بها قادة دوليون مثل رئيس وزراء كندا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ووزير خارجية الولايات المتحدة في ١ كانون الأول/ديسمبر، ووزير خارجية البرازيل في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، ورئيس لجنة الاتحاد الأفريقي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، من بين آخرين. وتمثل نداءاتهم لإجراء حوار أوسع نطاقا وتحقيق المصالحة في ما بين الهايتيين دون شك تشجيعا للديمقراطيين في البلد. وأرحب ترحيبا حماسيا بالزيارة القادمة التي سيقوم بها وزير خارجية جمهورية الأرجنتين في هذا الأسبوع إلى بورت - أو - برنس.

إن إطلاق سراح بعض قادة فائمي لافالاس بصورة مؤقتة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ حسبما قررت السلطات القضائية ينبغي تفسيره بوصفه خطوة في الاتجاه الصحيح. فهو سيجعل الحوار الوطني عنصرا هاما في القضاء على العنف. بيد أننا نشعر بالقلق إزاء البطء غير المبرر في بعض المحاكمات المتعلقة بالقادة السياسيين. وثمة قضية رمزية بصفة خاصة، وهي قضية رئيس الوزراء السابق إيفون نبتون،

إن قيام الممثل الجديد للكنيسة الكاثوليكية في المجلس الانتخابي المؤقت بحلف اليمين في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وقرار الحكومة الانتقالية بتخصيص تمويل إضافي، وإنشاء آلية لإنفاق هذه الأموال من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هايتي، وصرف الأموال المزمعة التي تعهدت بها كندا والاتحاد الأوروبي أمور تسمح لي بالقول إن العناصر التقنية الأساسية الضرورية للمضي قدما في تنفيذ الجدول الزمني لانتخابات عام ٢٠٠٥ أصبحت جاهزة الآن. وتتوقع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أن تؤدي استدامة إحراز التقدم في حالة الأمن إلى زيادة تعزيز هذا المناخ الإيجابي. ويتعين الآن إحراز تقدم في الاتجاه الموضح في الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ١٥٧٦ (٢٠٠٤):

”... المضي بفاعلية في استكشاف جميع السبل الممكنة لإشراك الأطراف التي لا تزال خارج العملية الانتقالية والتي نبذت العنف في العملية الديمقراطية والانتخابية“.

وبدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، استفاد المجلس الانتخابي المؤقت من المساهمات الهامة والسخية التي وفرتها المعهد الفيدرالي للانتخابات في المكسيك، الذي قدم خلال الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، برنامجا مكثفا للتدريب بالتعاون مع أقرانه من بنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وفنزويلا. واستكمل المجلس الانتخابي المؤقت إعداد القانون الانتخابي وأقدم كدليل غير مسبوق على الانفتاح، على عرض ذلك النص للمناقشة بين عامة الشعب والقطاعات الاجتماعية والسياسية في البلد. وستبدأ منظمة الدول الأمريكية بتسجيل الناخبين في شهر آذار/مارس بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

بعد قيام الحكومة الانتقالية في هاييتي بتسديد مبلغ ٥٠ مليون دولار كمتأخرات. وإنني أشير إلى أن ذلك الإعلان يتصادف مع قرار الحكومة الكندية بإيجاد التمويل اللازم لدعم العملية الانتخابية، مع إعادة تأكيد الاتحاد الأوروبي على تعهداته بتقديم التمويل. ونأمل أن يستطيع جميع المشاركين في المجموعة الأساسية المساعدة في جمع الأموال التي نحتاجها لعقد الانتخابات.

(تكلم بالإسبانية)

لقد قمت آنفا بالتعليق على ضرورة مواصلة تقديم الدعم السياسي والاقتصادي لهاييتي. واسمحوا لي أن أختتم بياني بمناشدة مماثلة. إن عملية إعادة إدماج هاييتي في المجتمع الدولي، في إطار الاستقرار السياسي الداخلي والحريات الديمقراطية يقتضي منا أن نبذل أفضل وأقصى ما نستطيع من جهد لإعادة تأهيلها. وإننا جميعا نعلم هنا أن الأمر في النهاية متروك لشعب وحكومة هاييتي للمضي قدما في عملية المصالحة الوطنية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد فالديس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أذكر جميع المتكلمين بأن يقتصرُوا في بياناتهم على ما لا يزيد على خمس دقائق حتى يتمكن المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة. ومرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتوزيع نصوص بياناتها مكتوبة وأن تدلي بصيغة مختصرة لبياناتها عند التكلم في قاعة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية هاييتي.

السيد سيمون (هاييتي) (تكلم بالفرنسية): أود في

البداية أن أقدم خالص تهاني وفد هاييتي إلى وفد الأرجنتين على الطريقة الفعالة للغاية التي يدير بها أعمال المجلس هذا الشهر.

الذي ما فتئ في السجن لمدة عام بدون أي دليل على اتخاذ قرار من المحكمة المعنية.

ونلاحظ أيضا بقلق أن حقوق الإنسان تنتهك والجرائم ترتكب بصلة واضحة مع الشرطة الوطنية في هاييتي. وتشارك بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي في عمليات يومية مع الشرطة الوطنية في هاييتي وتتعاون معها في هذا الصدد، وهي ملتزمة بالتحقيق في بعض تلك الحوادث.

إن تصحيح تلك الاتهامات سوف يضمن بدون شك المصادقية الكاملة للحوار والعملية الانتخابية والمشاركة الكاملة فيهما. وفي سياق العملية الوطنية فإن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي ستضطلع بدورها كميسر محترم وستعني بالتزامها الخاص بتوفير الدعم التقني والأساس الموضوعي والظروف الآمنة لضمان إجراء الحوار بدون عائق.

(تكلم بالفرنسية)

وشعورا مني بالقلق إزاء البطء في تنفيذ اتفاقات الإطار التعاوني المؤقت، وبناء على مبادرة من البنك الدولي، فقد شاركت في الاجتماع الذي عقد في ١٥ كانون الأول/ديسمبر لفريق الاتصال في واشنطن العاصمة. واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر المطالب التي تقدمت بها حينئذ. وكانت تلك المطالب تشمل ضرورة أن تقوم الحكومة الانتقالية باختيار بضعة مشاريع وتمنحها الأولوية في التنفيذ. وأن يقوم المجتمع الدولي بتبسيط آلياته التمويلية بأكبر قدر ممكن وذلك للسماح بتنفيذ مشاريع البنية الأساسية خلال عام ٢٠٠٥ بغية إعطاء الأمل وفرص العمل لآلاف من الهايتيين.

وفي ذلك الصدد، فإنني أرحب ببالغ الارتياح بقرار البنك الدولي الإذن بصرف مبلغ ٧٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مما مجموعه ١٥٠ مليون دولار،

ضخمة تتجاوز إلى حد كبير قدرات دولة محدودة الموارد مثل هايتي.

إن الحكومة الانتقالية في هايتي تقدر خير تقدير المبادرات التي سبق أن اتخذت في إطار القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤) من أجل التشجيع على هئية مناخ مستقر وآمن يسمح بتحقيق الانتعاش الاقتصادي والقيام بالأعمال التحضيرية للانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠٠٥ في إطار الجدول الزمني الذي حدده المجلس الانتخابي المؤقت.

ومما يؤسف له أن الوضع الأمني في البلد، ولا سيما في الأحياء التي تسكنها الطبقة العاملة، تدهور في الأشهر الأخيرة. فالنقص في أعداد الشرطة الوطنية في هايتي والتأخير في نشر قوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي قد عرقلا الجهود المبذولة للتصدي للعصابات وإعادة النظام في المناطق المحفوفة بالمخاطر. ومع ذلك فقد شاهدنا، خلال الأسابيع الماضية، تحسنا واضحا بفضل تضافر الجهود التي تبذلها الشرطة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وبغرض هئية بيئة مستقرة وآمنة من خلال نزع سلاح الجماعات المسلحة فإن الحكومة قد أولت عناية خاصة لمسألة أفراد القوات المسلحة الذين تم تسريحهم.

وقد جرت إعادة تنظيم وتقوية اللجنة المسؤولة عن تدبير هذه المسألة لجعلها أكثر فعالية. وقد شهدنا بسرعة نتائج مشجعة. ونتيجة لهذا تلقى العديد من أفراد القوات المسلحة في هايتي القسط الأول من معاشهم التقاعدي خلال عطل نهاية السنة. إن العملية جارية، ونأمل أن نتمكن قريبا من أن ندفع لجميع الأفراد العسكريين السابقين المبالغ المستحقة لهم بالكامل، وبذلك نلي مطلبنا واحدا من مطالبهم الرئيسية.

وأرحب في هذه الجلسة الخاصة بحضور السيد خوان غابرييل فالديس، الممثل الخاص للأمين العام، وأشكره على المعلومات المهمة للموضوع الذي ناقشه والمفيدة التي قدمها لنا من فوره بشأن الوضع في هايتي. إننا بالطبع نخطط علما بتوصياته لأننا نعرف أنها تنبع من رؤية واضحة للغاية لمشاكلنا وتأتي من رجل يثبت الآن، كما أثبت دائما من قبل، أنه صديق مخلص لهايتي، تضامن دائما مع شعبنا وأظهر دائما تفهمه لنا.

أود أن أتقدم للمجلس بشكري الحار باسم وفد هايتي على عقد هذه الجلسة الخاصة، التي ستمكن المجلس من أن يقيم من جديد الوضع في هايتي. إن مشاركة عدة وفود على مستوى عال جدا يعبر بجلاء عن اهتمام المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بشكل خاص، بمسألة تحقيق الاستقرار السياسي في هايتي.

واسمحوا لي أن أقدم لوفود الحكومات والشعوب، التي وقعت ضحية للدمار الذي أحدثته موجات البحر العاتية (تسونامي) مؤخرا، تعاطف حكومة هايتي وشعبها. كما نعرب عن تضامننا مع ممثلي الدول غير الآسيوية التي نزلت بها أيضا تلك الكارثة الطبيعية.

كما يتقدم وفد بلادي بالتهنئة للأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي قدّم لنا، في تقريره الوارد في الوثيقة S/2004/908، توصيات مناسبة من أجل إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

خلال اجتماع المجلس حول هايتي المعقود في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أوصى الأمين العام في تقريره بأن يلتزم المجتمع الدولي التزاما طويلا بالأجل بمايتي. وإن وفدي يعتقد بأن تلك التوصية لها ما يبررها تماما، حيث أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي يجري الاضطلاع بها تشكل جهدا طويلا للأجل وتتطلب موارد

الإنسان وترسيخ الديمقراطية. وفي ذلك الصدد تؤيد تماما حكومة هاييتي الانتقالية توصيات الأمين العام الرامية إلى الوفاء بعمالة بالالتزامات المقطوعة من جانب مقدمي القروض لتمويل إطار التعاون المؤقت. لذلك أود أن أنتهز هذه الفرصة لأن أدعو شركاءنا في التعاون، الذين سبق أن أظهروا عزمهم على مساعدتنا في النجاح في الانتقال، إلى تفهم أوضاعنا وتحويل إعرابهم عن التضامن إلى أفعال. وفي ذلك السياق، أرحب بمبادرة عدد من الشركاء، الذين بدأوا فعلا الوفاء بالتزاماتهم التي قطعوها في مؤتمر المانحين الذي عقد في واشنطن في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

ستكون سنة ٢٠٠٥ حاسمة بالنسبة للديمقراطية في هاييتي. إننا نقف على مفترق طرق تاريخي هام، نظرا للالتزام الذي أعرب عنه الفريق الحكومي الحالي مرارا وتكرارا لتنصيب حكومة منتخبة بحلول ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وفقا للمعايير التي حددها دستور هاييتي لعام ١٩٨٧ والقيم الديمقراطية التي تتشاطرنا جميعنا. وللقيام بذلك، تبذل الحكومة كل جهد لتيسير عمل المجلس الانتخابي المؤقت. وبانضمام ممثل جديد إلى المجلس من الكنيسة الكاثوليكية بعد أداء القسم، بدأ المجلس يعمل بكامل طاقته من الأسبوع المنصرم.

ونحن في هاييتي يسرنا أن نرحب بعرض التعاون من جانب العديد من أصدقائنا في المجتمع الدولي لكفالة نجاحنا في ذلك الجهد. ومع ذلك يظل نطاق الاحتياجات متباينا بشدة مع القدرات الإدارية والمالية المحدودة للبلد. لذلك نحض بقوة المجتمع الدولي على تقديم دعم كبير في ذلك الصدد. ويحدونا الأمل أن يشمل ذلك الدعم أيضا تعيين مراقبين لكفالة مصداقية العملية، ومن ثمة نزاهة النتائج.

وبعد كل هذه السنوات الطويلة من الانقسام والمرارة التي مزقت نسيج مجتمع هاييتي - مع ما يترتب على

وقد تمكنت الشرطة الوطنية الهايتية بشكل سلمي، وبفضل مساعدة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، من استعادة السيطرة على عدد من مراكز الشرطة التي استولت عليها الجماعات المسلحة بصورة غير قانونية. ويجري بذل كل الجهود وتعبئة كل الموارد اللازمة لتعطيل أي دور للعصابات والجرائم المتهمين بممارسات زعزعة الاستقرار والتهريب على نطاق واسع ضد السكان.

وفي مجال حقوق الإنسان، تمثل الحالة الحالية تركة متنوعة للدكتاتورية التي يندرج ضمن عواقبها السياسية اختفاء المؤسسات الديمقراطية. ويجري بذل الجهود لإنهاء الإفلات من العقاب، وضمان استقلال النظام القضائي وإضفاء الطابع المهني على الشرطة، وبالتالي إنشاء نظام يسود فيه القانون على العنف والقوة. وفي ذلك الصدد، يرحب الفريق الانتقالي بقيام السلطات القضائية مؤخرا بإطلاق سراح عدد من المحتجزين الذين لم يقدم ضدهم أي اتهام كان. وأطلق سراح آخرين بشكل مؤقت مشروط بينما لا تزال قضاياهم قيد التحقيق.

إن الرئيس المؤقت للجمهورية والحكومة الانتقالية يدركان تماما مدى تعقد التحديات التي تواجه هاييتي. وتوفر مسائل الفقر الشديد والبطالة والامية أرضية خصبة لنطاق واسع من التجاوزات الاجتماعية والصفقات السياسية. أعداء بلدنا يجندون أتباعهم وأذنابهم في أفقر البيئات، مستخدمين بحذق عوز الناس لتحقيق مآربهم السياسية المقيتة. لذا، من الحيوي مواجهة تجار الحرب عن طريق وضع خطة وطنية للإنعاش الاقتصادي وتحسين ظروف معيشة الشعب، لا سيما في المناطق المهمشة.

ومما يبعث على الحزن حقا أن نرى أن النقص في الموارد اللازمة لتمويل أنشطة التنمية يعرقل بشكل متزايد جهود المجتمع الدولي والحكومة على السواء لحماية حقوق

طويل الأمد يأخذ في الاعتبار الحاجات الحقيقية للبلد في كل الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وزير خارجية جمهورية هاييتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي.

السيد أموريم (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً وقبل كل شيء أن أهنئكم صديقي العزيز، وزير الخارجية رفائيل بيلسا، على توجيهكم الممتاز لأعمالنا، وبصورة خاصة على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة العلنية المكرسة لهاييتي.

كما أود أن ألقى الضوء على التعاون النموذجي بين وفدنا في مجلس الأمن، الذي يشمل المشاركة المبتكرة لدبلوماسي أرجنتيني في الوفد البرازيلي. وهذا أمر لا سابقة له في المجلس، ويشهد على مدى الثقة بين شعبنا وحكومتنا.

وأود كذلك أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السفير خوان غابرييل بالديس، على الثروة من المعلومات المفصلة التي قدمها بشأن الحالة في هذا البلد الكاريبي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مجدداً للسفير بالديس امتناننا وتقديرنا لجهوده وتفانيه التي تصدر العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي - حيث تشرف البرازيل بالإسهام الكبير في وحدتها العسكرية.

إن الإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير بالديس تشجعنا على مواصلة عملنا، وأعتقد أن تعليقاته بشأن النهج الحازم والمتوازن في استخدام القوة كانت حقاً ملهمة وينبغي أن تظل الموجهة لنا في عملنا.

لقد كان استقلال هاييتي - وهي البلد الأول الذي نال استقلاله في أمريكا اللاتينية - شاهداً على قوة وشجاعة ملايين الأفارقة الذين تم نقلهم إلى الأمريكتين بصفتهن عبيداً. ومنذ ذلك الحين، ولعدد من الأسباب التي بدأنا بالكاد أن نعالجها، لم يتحقق الأمل الذي جسده هاييتي.

ذلك من انعدام الاستقرار والإحباط الاجتماعي والسياسي فيما بين المواطنين - أصبحت المصالحة الوطنية ضرورة مطلقة. وإننا في الحكومة الانتقالية ندرك ذلك إدراكاً تاماً. ولهذا يبذل الفريق الانتقالي كل جهد ممكن لتعزيز الحوار الوطني الاشتمالي الذي ينادي به بحماس أبناء وطننا وأصدقائنا في المجتمع الدولي. ولقد أهاب رئيس دولتنا بجميع الهايتيين، في رسالته إلى الأمة بمناسبة رأس السنة، أن ينحسروا جانباً وجهات نظرهم السياسية وانتماءاتهم الطبقية وأن يضعوا حداً للأحقاد القديمة العهد بغية المشاركة في ذلك الحوار. ويحدونا الأمل في أن يجد ذلك النداء صدى بين فئات المجتمع كافة في البلد ليتسنى لنا أن نكسب المعركة وننقذ سفينة الدولة. وذلك سيتطلب بالضرورة تحقيق نجاح في الانتقال السياسي يعقب سنوات كثيرة من التردد والتهرب.

بعد قرنين من سوء الإدارة السياسية والاقتصادية تقف هاييتي اليوم على حافة الهاوية. وقد بلغ العوز والفقر المدقع أبعاداً مقلقة بينما وصلت البنية التحتية الاجتماعية - الاقتصادية مرحلة متقدمة من الانهيار. غير أننا نشعر بالسعادة لأن المجتمع الدولي، برعاية الأمم المتحدة، قد هب لمساعدتنا. ويحدونا الأمل في أن لا تقتصر تعهدات المجتمع الدولي تجاهنا على مرحلة الانتقال السياسي وحدها. ورغم أن هذا يشكل بالطبع خطوة ضرورية صوب بسط سيادة القانون وبناء مجتمع يحترم القيم الديمقراطية، فإن تطبيق حل دائم للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها هاييتي يتطلب التزاماً أكبر وأطول أمداً من جانب أصدقائنا في المجتمع الدولي. وتحتاج هاييتي اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى دعم شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف لمساعدتها على الخروج في نهاية المطاف من وهدة التخلف. لذلك أود باسم وفدي وباسم حكومة هاييتي الانتقالية وشعبها أن أعرب عن الأمل في أن يوضع لهاييتي برنامج للمساعدة المالية والتقنية ثابت

هايتي على الالتئام في هذا الحوار الوطني، الذي أطلقه الرئيس بونيفاس اليكساندر بدعم من حكومة رئيس الوزراء لاتورتو. ويجب على السلطات، بدورها، أن تضمن الظروف التي تسمح للجميع بالمشاركة في المناقشات السياسية والانتخابية، بدون أن يخافوا على سلامتهم.

ويمكن لإيماءات بسيطة أن تكون عوامل هامة لتطبيع الحياة في هايتي. إن "المباراة من أجل السلام" - وهي مبادرة من رئيس البرازيل ورئيس وزراء هايتي - التي جرت في آب/أغسطس بين فريقَي كرة القدم الوطنيين في البرازيل وهايتي برهنت، رغم كل المشاكل وخطورة وضع هايتي، على أن شعب هايتي لم يفقد الأمل ولا القدرة على أن يحلم.

والتقدم المحرز خلال الأشهر الثلاثة الماضية برهن أيضا على أنه لم يكن هناك أساس للتحليل المتشائم للقدرات الأمنية لبعثة الأمم المتحدة. وينبغي أن نشيد ببعثة الأمم المتحدة على الدليل الذي قدمته إزاء قدرتها على الحد من العنف مع مواصلة تنفيذ ولايتها بطريقة متوازنة وحازمة - كما قال الممثل الخاص غابرييل بالديس - وفقا للقرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤).

ورغم سوء الحالات الأخرى المأساوية في أماكن أخرى - وهي حالات تتابعها عن كثب، مثل الأحداث الراهنة في آسيا، التي تحاول البرازيل أن تساعد فيها، شأها في ذلك شأن آخرين عديدين، وهي أحداث تستحق استجابة عاجلة ومنسقة من المجتمع الدولي - يجب ألا نسمح بتراجع مستوى الأولوية المعطاة لهايتي. فإذا نظرنا في معدلات وفيات الرضع في هايتي، على سبيل المثال، ليس من المبالغة القول إن ذلك البلد الشقيق قد عانى في القرنين الماضيين من آثار تسونامي اجتماعي واقتصادي حقيقي - وكان لعدم اكتراث العالم علاقة كبيرة بذلك.

ويجب أن نجتمع المشاريع المختلفة ذات الأثر المباشر حتى نحيا الأمل لدى الفقراء والعاطلين عن العمل، بمساعدة

بل على العكس، يُعامل هذا البلد الشقيق أحيانا بعجرفة، أو بمجرد الإهمال. إنه واجبنا جميعا - الأمم المتحدة وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشعب هايتي نفسه - أن نسهم في تحقيق ذلك الأمل.

ويُقال في كثير من الأحيان إن نجاح بعثة الأمم المتحدة يقوم على ثلاثة أعمدة مترابطة وتتساوى في الأهمية، وهي الحفاظ على القانون والنظام، والحوار السياسي الرامي إلى تحقيق المصالحة الوطنية، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولقد أسعدي الاستماع إلى كل من الممثل الخاص للأمين العام ووزير خارجية هايتي، صديقي السيد إيفون سيميون، وهما يشيران إلى ضرورة أن ندعم معا هذه الأعمدة الثلاثة. وإنها ليست ثلاث خطوات منفصلة أو متعاقبة. فالاهتمام المتزامن بكل الأعمدة الثلاثة شرط أساسي لا غنى عنه لإعادة إعمار هايتي. وأهم عناصر السلام في هايتي، كما هو الحال في أي مكان، هي الأمل والثقة والشرعية.

ونزع السلاح أولوية في هايتي. ولكننا في الوقت ذاته بحاجة إلى أن نشجع الفكر المؤيد لترع السلاح - ويتطلب ذلك حوارا سياسيا. فلن يتحقق الاستقرار في هايتي عن طريق القمع وحده.

إن التحديات التي نواجهها في هايتي معقدة. والمسؤولية الرئيسية للحكومة هي تهيئة الظروف الأساسية، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة، لتعزيز الأعمدة الثلاثة التي أشرت إليها. ونرحب بإطلاق سراح السياسيين الثلاثة من عائلة فانمي لافالا كخطوة أساسية نحو إشراك كل شعب هايتي في جهد إعادة الإعمار الوطني. ويجب أن نشاير السير على هذا الدرب.

إننا نشجع كل الأحزاب السياسية، وكل القوى السياسية، وكل منظمات المجتمع المدني وجماعات المصالح في

تقديم المال والموارد، ولكننا نود أن يكون ذلك مصدر إلهام لمن يملكون موارد أكبر.

وفي مؤتمر قمة أورو بريتو للسوق المشتركة للجنوب الذي عُقد مؤخرا، قمت أنا وإنريكي إغليسياس، رئيس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بالتوقيع على مذكرة تفاهم لاستحداث مشاريع للتعاون التقني ستسمح باستخدام الأموال المتاحة بالفعل للمصرف. وناقشنا مع البلدان الأخرى في مجموعة ريو سلسلة من المشاريع الأخرى التي يمكن تنفيذها، على صعيد ثنائي أو ثلاثي الأطراف أو بالتعاون مع منظمات أخرى.

ولقد أسفر الاستخدام العشوائي للموارد الطبيعية في هاييتي عن عواقب بيئية وخيمة جدا. ويجب أن تشمل أية استراتيجية للتنمية المستدامة في هاييتي حملة وطنية لإعادة التشجير، وبتعاون دولي.

إن مصير هاييتي متلاحم مع مصير جيرانها. إن العزلة الإقليمية لهاييتي ليست في مصلحة أحد. ونحن بدورنا، منذ بداية الأزمة ومشاركتنا في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، اخترنا الحوار مع الجماعة الكاريبية كأولوية، وأرسلنا عدة بعثات خاصة إلى دولها الأعضاء لنعرف مواقفها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أتيحت لي الفرصة فتشرفت بالاجتماع بأربعة وزراء وممثلين آخرين رفيعي المستوى لبلدان منطقة الكاريبي خلال زيارة إلى بربادوس نسقها الوزير بيلي ميلر، الموجود معنا اليوم. واليوم سأسافر إلى ترينيداد وتوباغو لمواصلة ذلك الحوار مع السلطات المحلية.

وأود أن أقول إن الأزمة الرهيبة التي أطبقت على هاييتي في عام ٢٠٠٤ جمعتنا معا وعلمتنا الكثير من العبر فيما يتعلق بماضينا وحاضرنا. ولذلك فإن مسألة هاييتي،

المؤسسات في هاييتي، التي يمكنها أيضا أن تسهل التخطيط لاستراتيجية بعيدة المدى. وإنني مقتنع بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفريقه الاستشاري المخصص لهاييتي، بالعمل مع مجلس الأمن، سيسهمان إسهاما هاما في تحقيق تلك الأهداف. وكما يعلم بعض الحاضرين هنا اليوم، نحن نشجع منذ زمن بعيد، وفقا للمادة ٦٥ من الميثاق، على إقامة تعاون أوثق بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن، وهو ما سيمكن من جعل تقديم مساعدة المانحين والمؤسسات الدولية أكثر شفافية. وسيكون ذلك أمرا جيدا للجميع، خاصة لحكومة هاييتي، التي ستتمكن من إسماع صوتها في ذلك المحفل المشترك والمتعدد الأطراف.

وكما قيل، يجب أن نعجل بدفع التعهدات المالية التي قطعناها على أنفسنا في مؤتمر المانحين وأن نبسط الإجراءات. ونرحب بصرف موارد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهو ما فتح الطريق أمام استعادة التدفق الطبيعي للتمويل الدولي. ولا يمكننا أن نسمح للعقبات البيروقراطية والصعوبات الإدارية، مهما كانت حقيقية، أن تواصل تأخير تدفق الموارد. ففي حالة هاييتي، تأخير المساعدة يعني تضييعها - ربما إلى الأبد.

وما فتئت البرازيل، تحت قيادة الرئيس لولا، تبذل كل ما في وسعها للمساعدة. ففي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، وكما قال الممثل الخاص بالديس، وقعنا ثلاثة اتفاقات تعاون في هاييتي، يركز اثنان منها على الزراعة، بمواردهم الخاصة بهم وبالعامل المباشر مع حكومة هاييتي. ووقعنا أيضا مع البنك الدولي وحكومة هاييتي اتفاقا لتقديم مليون دولار بغية إطعام أكثر من ٣٥ ٠٠٠ تلميذ. ووفقا لمسؤول البنك الدولي الذي حضر التوقيع، كانت تلك هي المرة الأولى التي يوقع فيها البنك اتفاقا تعاونيا مع بلد نام لمساعدة بلد آخر نام. ولا يمكننا أن نفعل الكثير على صعيد

كانت الأسلحة هي التي تضع القانون، تجري الآن عملية لترع السلاح، كما تشهد بذلك العمليتان المشتركتان اللتين نفذتا في ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ضد جماعة الشيميرز (Chimeres) في سِي سِلِي وضد أفراد القوات المسلحة السابقة في تبار.

ويعود الفضل في تحقيق التقدم أولا إلى قوة وشجاعة وتصميم أبناء هاييتي، الذين يتغلبون الآن على صعابهم التاريخية. وذلك التقدم أيضا ثمرة للتعبئة الكبيرة التي قام بها المجتمع الدولي. ويسعدنا أننا أخذنا زمام المبادرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وشيلي، بتأييد من مجلس الأمن. وبعد حالة الطوارئ استطاع المجتمع الدولي توسيع جهده ليشمل تهمة الظروف المواتية لعملية الانتقال إلى الديمقراطية. وقد اضطلعت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وبلدان القارة الأمريكية وما زالت تضطلع بدور رئيسي في هذه التعبئة. وذلك الالتزام يجب أن يواصل مع الزمن. وقد ظل يدعونا إلى ذلك الممثل الخاص للأمين العام في هاييتي، السيد فالديس، الذي أود أن أتوجه إليه بإشادة ودية خاصة. فهو، بدعمنا الكامل، يساعد، بشجاعة وتصميم وفي تعاون وثيق مع الحكومة الانتقالية في هاييتي، على تحقيق الاستقرار الناجح والدائم. وإني أشكره على تقريره المفيد للغاية الذي عرضه.

ولدعم تلك الجهود لا بد من التنسيق السليم بين كل الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي ولا بد من مواصلة التنسيق، ولا سيما من خلال فريق الاتصال في بورت - أو - برانس ونيويورك وواشنطن. وأود أيضا أن أشيد بعمل الحكومة الانتقالية، التي تحاول في ظروف صعبة ترسيخ أقدام بلدها في عملية التعمير السياسي والاقتصادي هذه. وهي تحظى بدعمنا الكامل في اضطلاعها بتلك المهمة. ونحن معا قد أنشأنا حوارا صادقا على أساس روابط الصداقة التي وحدت بيننا دائما، رغم تقلبات التاريخ.

فيما يخص البرازيل، ليست مجرد مسألة سياسية؛ بل هي أمر يمس شغاف قلوب البرازيليين.

والأمر متروك للهايتيين ليعيدوا صياغة مستقبلهم. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يحل محلهم في تلك المهمة، ولكنه سيكون عملا غير مسؤول من جانبنا ألا نقدم كل المساعدة التي نستطيعها. فإن الشعوب الأمريكية كلها لهايتي عليها دين تاريخي كبير. ويجب على العالم مساعدة أبناء هاييتي على استعادة السيطرة على أمنهم، ومستقبلهم وكرامتهم الوطنية. ويسعدني أن أرى في البيان الرئاسي الذي من المرجح أن نعتمه اليوم، إعادة التأكيد مرة أخرى على هذه المشاركة الطويلة الأجل وهذا الجهد الطويل الأجل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وزير خارجية البرازيل، صديقي الذي يحظى بكثير من الإعجاب، سيلسو أموريم، علي الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي هو وزير الدولة للشؤون الخارجية في فرنسا، معالي السيد رينو موزلييه.

السيد موزلييه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر الوزير رفائييل بيبلسا على أخذه زمام المبادرة لعقد هذه المناقشة العلنية لمعالجة الحالة في بلد قريب إلى نفسي بشكل خاص ويربطه التاريخ واللغة بفرنسا. وأود أيضا أن أشيد بحضور وزير خارجية هاييتي، السيد سيميون، ومشاركة وزراء من البرازيل وشيلي والجمهورية الدومينيكية وبربادوس وجزر البهاما، وكذلك وكيل الأمين العام للأمم المتحدة.

إن التقدم الذي أحرز في هاييتي خلال سنة تقدم رائع. فحيث توقفت الدولة والديمقراطية عن العمل وفقا للمعايير المقبولة، توجد الآن حكومة انتقالية تعد لإجراء انتخابات ديمقراطية. وحيث كانت تنتهك حقوق الإنسان، تجري الآن إشاعة الحرية وإقامة النظام القضائي. وحيث

ثانياً، يجب مواصلة إصلاح المؤسسات العامة. وإصلاح النظام القضائي، وتدريب الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز حقوق الإنسان مسائل يجب ألا تنتظر إجراء الانتخابات. وإعادة هيكلة الجهاز القضائي وقوة الشرطة أمر أساسي لسيادة القانون في هايتي. وهي أيضاً جزء من العمل الأساسي في مكافحة الإفلات من العقاب. ويجب أن تكون لنا بصيرة نافذة، فهناك سباق مع الزمن الآن. ووجود ديمقراطية قوية وقابلة للاستمرار لا يتوقف على إجراء انتخابات موثوق بها فحسب، ولكن أيضاً على مؤسسات قوية وسليمة.

والنقطة الثالثة والأخيرة هي إنشاء دينامية للتنمية الاقتصادية. وقد تمت الموافقة على إطار مؤقت للتعاون. وكان كل المانحين حاضرين في واشنطن في تموز/يوليه، ثم في كانون الأول/ديسمبر. ولكن ليست هناك أدلة كافية على الدعم الدولي على أرض الواقع، بالرغم من أرقام المعونة التي تم التعهد بها.

ولا بد من تنفيذ مشاريع التعمير سريعاً، ويجب أن تتوفر إمكانيات فرص العمل للهايتيين. ويتوقع أبناء هايتي تحسينات ملموسة في حياتهم اليومية - بناء الطرق، وإعادة زراعة الأشجار، وحصول الجميع على خدمات الإصحاح، ومياه الشرب العذبة النقية والكهرباء. وينبغي لنا أن نظهر لشعب هايتي منافع الانتقال إلى الديمقراطية. ويجب أن توفر له الوسائل اللازمة لتولي التعمير في بلده. ونحن نعول على تصميم قادة هايتي. ويجب أن يكون بوسعنا التعويل على تصميم المجتمع الدولي.

وفي هذه المرحلة الحرجة يجب ألا نفشل في التضامن مع شعب هايتي، وألا نخيب أمله في مستقبل أفضل بدأ يظهر قبل سنة تقريباً. وفرنسا، مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية، ستواصل

وبالرغم من هذا التقدم، يجب ألا نسمح لأنفسنا بالتراخي؛ وأن نأى بها كثيراً عن ذلك. وإني أرى المسافة التي لا يزال علينا أن نقطعها لتحقيق الأهداف التي نسعى إليها جميعاً هنا - أي قيام هايتي الديمقراطية والموحدة والمستقرة، السائرة على طريق التنمية المستدامة. ومن الضروري أن نظل جميعاً في حالة استنفار في دعم العملية التي بدأناها. ولهذا فإن فرنسا اليوم ممثلة على مستوى الحكومة بطلب من رئيس الجمهورية، جاك شيراك.

وأود أن أبين ثلاثة جوانب تشد انتباهي باعتبارها ذات أهمية خاصة لنجاح عملية الانتقال. وهي جزء من نفس الدينامية.

أولاً الإعداد لانتخابات ديمقراطية وإجرائها في خريف ٢٠٠٥، كما هو مبرمج. وهذه فرصة فريدة لأبناء هايتي لأخذ المستقبل بأيديهم. ويجب استيفاء الشروط اللازمة لإجراء الانتخابات في ظروف مرضية. ونشر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بقوامها الكامل تقريباً منذ نهاية كانون الأول/ديسمبر من شأنه أن يساعد على ضمان بيئة آمنة ومستقرة. ولكن ليتحقق ذلك من المهم أيضاً إكمال عملية نزع السلاح بصورة ناجحة. وتلك مسألة صعبة، ولكن يجب معالجتها بدون تنازل، وبدون تردد، وإذا اقتضى الأمر، بالاستخدام الكامل للإمكانيات المتاحة في إطار ولاية البعثة. ويجب ألا يقرر العنف والأسلحة مستقبل هايتي السياسي.

وعلى الجبهة السياسية، يجب مواصلة الحوار والمصالحة الوطنية حتى يستطيع الجميع التعبير عن خياراتهم في يوم الانتخابات. ويجب تهيئة الظروف الملائمة حتى لا يشعر أي طرف بأنه استبعد من العملية. ويتعين على جميع الأحزاب السياسية المشاركة في المصالحة، شريطة أن تنبذ اللجوء إلى العنف بالطبع.

إن هايتي عضو مؤسس لمنظمة الدول الأمريكية، وما فتئت المنظمة نشطة جدا في هايتي خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية. وأمس كان لنا شرف استقبال خوان غابرييل فالديس في مجلسنا الدائم، وأجرينا إحدى أفضل المناقشات للحالة في هايتي وللاحتياجات التي تواجه البلد فيما يتعلق بإجراء انتخابات ناجحة.

وبغية تمثيل المجلس الدائم، يرافقني اليوم نائب رئيس المجلس، جوشوا سيرز. وحسي أن أقول إنه سرنا جدا تمكنا من التواجد هنا.

وتشير أحدث ولاية لنا من جمعيتنا العامة بالذات إلى تقديم الدعم للانتخابات، ولتعزيز مؤسسات الدولة في هايتي وللدفاع عن حقوق الإنسان، كل ذلك بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والأمم المتحدة بأسرها. وفي الواقع، في الأيام الأولى من تشرين الثاني/نوفمبر، تمكن وكيل الأمين العام بريندرغاست وأنا من التوقيع على مذكرة تفاهم منحت منظمة الدول الأمريكية دورا قياديا في عملية تسجيل الناخبين. ويسرني جدا أن أقول إننا تلقينا تحويلا ماليا بمبلغ ٨,٧ ملايين دولار من حكومة الولايات المتحدة - التي أعرب لها عن شكري - من أجل الاضطلاع بذلك العمل.

وأود فقط أن أدلى بنقاط بسيطة جدا. والنقطة الأولى هي أن الانتخابات الناجحة - أي الانتخابات المفتوحة وتجري بالمشاركة وغير إستيعادية ويمكن للأشخاص فيها أن يصوتوا وتحسب أصواتهم وتحترم - أمر محوري للاستقرار الديمقراطي وللشرعية في هايتي. وأعتقد أنه لا يوجد شك في ذلك إطلاقا بيننا جميعا.

والنقطة الثانية هي أن تحقيق ذلك الأمر لن يكون سهلا. فهناك عقبات محددة حينما يبدأ المرء محاولة تنظيم انتخابات ناجحة. وأقول إنني شخصا قضيت أربعة أعوام

الاضطلاع بدورها الكامل في دعم جهود شعب هايتي الرامية إلى وضع بلده على طريق الإنعاش. وستظل مشاركة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وستظل تضع عملها الثنائي في إطار التعاون المؤقت، مركزة على بناء المؤسسات والتعمير معا وعلى تحسين الخدمات الأساسية.

ومن خلال إجراء شامل ومنسق ستصدي لتحدي تحقيق السلام.

وبوقوع مأساة التسونامي في آسيا، شهدنا تضامنا عارما، مما يعكس عولمة المشاعر. ومشاركنا الدولية لا تنحسر وتتمدد فقط مع صور الكارثة: فالتزامنا مقطوع خلال وقت طويل، حيثما بقيت الحاجات ماسة. وتلك هي قضية هايتي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بغية استخدام وقتنا على النحو الأمثل، لن أدعو المتكلمين كلا على حدة إلى شغل مقاعدهم على الطاولة، أو العودة إلى مقاعدهم بجانب القاعة. وإنما سيقوم موظف المؤتمرات، أثناء إلقاء أحد المتكلمين ببيانه، باصطحاب المتكلم التالي على القائمة إلى الطاولة.

المتكلم التالي الأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية، معالي السيد لويجي ر. أينودي، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد أينودي (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر، من خلالكم، جمهورية الأرجنتين على عقد هذه الجلسة وعلى تحمل مسؤوليات القيادة بما في ذلك مسؤولية استضافة مؤتمر القمة المقبل للأمريكتين في تشرين الثاني/نوفمبر.

(تكلم بالانكليزية)

هايتي وميسرا له، وهو السجل الذي يشكل مؤسسة هامة وحاجة هامة في جميع بلداننا. وبشكل التمتع بالحق القانوني في الوجود بداية حقوق الإنسان وبداية القدرة على التقدم. ونود أن نساعد على الإسهام في إدراج أكبر عدد ممكن من الـ ٥, ٤ ملايين من سكان هايتي الذين نقترح إدراجهم في السجل، بطريقة تضمن أن تسجيلهم لا يخدم فقط إجراء انتخابات لمرة واحدة، بل يوفر بداية لذلك الأساس للحياة - الذي، أعتقد، أننا جميعا ملتزمون به.

ولن يكون ذلك الأمر سهلا. فهناك مشاكل البنية التحتية ومشاكل الأمن ومشاكل تثقيف الناحين التي لا بد من معالجتها. وأود فحسب أن أقول إنني أعتقد أن هذه لحظة حاسمة. إذ أن المختصين لدينا، أي اختصاصي منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة الذين يعملون مع خوان غابرييل فالديس - ينظرون في الأرقام وينقحوها مرة أخرى بتعاون وثيق مع المجلس الانتخابي المؤقت في هايتي. وأعتقد أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبالتأكيد الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية، ودول مراقبين، التي كانت شديدة السخاء معنا، سوف تتلقى شواهد أخرى على تقديم الدعم المالي الضروري لكي تعمل هذه العملية بشكل فعال.

وأرى أن الحالة في هايتي حالة تاريخية فريدة. كما أرى أنها مثله بشكل مدهش لظاهرة موجودة على المسرح الدولي الذي نعيش فيه. ولكن من الصعب للغاية على السلطات المحلية أن تحسن أداء الأمور في عالم متسم بالعمولة دون دعم دولي، ومن الصعب للغاية على المجتمع الدولي أن يحقق شيئا ما لم يكن قادرا على تعبئة دعم السلطات المحلية. والاحتياجات، كما قال الوزير أموري، طويلة الأجل، ولكنني أرى أن التحدي المتمثل في إضفاء المشروعية على الحالة السياسية وزيادة ثقة الهايتيين والمجتمع الدولي هو تحدٍ عاجل للغاية.

تقريبا أعمل مع حكومة هايتي لتحقيق تلك الغايات بالضبط، وعلى نفس المنوال، إن جاز التعبير، علينا أن نضمن المعارضة. والجماعات المعارضة، في بعض الأحيان، تغيرت؛ إلا أن الاحتياجات تبقى نفسها تماما. ومن الواضح جدا أن هايتي، إذا أرادت أن تتفادى الانتقال من أزمة إلى أخرى، عليها - والمجتمع الدولي وضع برنامج لتوفير الدعم الواسع لمؤسسات الدولة.

بذلك المفهوم، أعتقد أن المسعى الذي تضطلع به منظمة الدول الأمريكية في هايتي مسعى جدير بالاهتمام بشكل بالغ. وهدفنا هو الإسهام في تطوير مؤسسات هايتي وفي مصداقية الديمقراطية في هايتي. وذلك يعني أننا طورنا قدر استطاعتنا برنامجا دقيقا لتسجيل الناحين. وما زلنا ننقح البرنامج، بالتوافق مع الخبراء الانتخابيين لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ومع المجلس الانتخابي المؤقت في هايتي. وهو برنامج سيستفيد من الخبرة الممتازة من داخل نصف الكرة الأرضية.

ومن الجدير بالملاحظة أن خمسة بلدان - هي الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي وبيرو وشيلي - ساهمت، كما أعتقد، بحوالي ٨٠ في المائة من أفراد قوة تحقيق الاستقرار. حسنا، أود أن أقول إن هناك أمرا قريبا من ذلك - بالتوافق مع الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة وكندا والمكسيك ودعم بعض البلدان الأصغر مثل بنما وباراغواي - في المساعدة المقدمة للمحاكم الانتخابية الوطنية، مع تقديم دعم قوي، مرة أخرى، من البرازيل، في تثبيت الموظفين والقواعد والعلاقات والمقدرات على إحداث تأثير لأفضل القدرات التقنية.

وحاولنا تطوير نظام، سيبدأ العمل في آذار/مارس، ليس فريدا في نوعه و"يحمي في الفراغ" وإنما يساهم في تطوير المؤسسات لكونه مرتبطا بتطوير السجل المدني في

سلام شامل متعدد الأبعاد وطويل الأجل. وتشهد المشاركة الملموسة من أمريكا اللاتينية في البعثة على وجود إرادة سياسية جماعية للمساعدة على تسوية المشاكل في منطقتنا في سياق صون السلام والاستقرار الدوليين، كما أكدنا مجدداً في أحدث اجتماع لمجموعة ريو يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

وقد شددت شيلي، خلال مدتها كعضو غير دائم في مجلس الأمن، على المبادئ الأساسية التي نرى أن تنظم الانتقال السياسي في هايتي، وهي: إجراء حوار وطني عريض لا يستثنى منه أحد، يعزز المصالحة الوطنية؛ وعقد انتخابات حرة ومتسمة بالشفافية في ٢٠٠٥، تحت إشراف دولي؛ والاحترام الكامل لحقوق الإنسان؛ ومراعاة المعايير الخاصة بالإجراءات القانونية السليمة؛ ونزع سلاح الجماعات شبه العسكرية؛ ووضع حد للإفلات من العقاب.

ورغم أن إحراز تقدم صوب تهيئة مناخ يتسم بالأمن كان بطيئاً نسبياً، وخاصة في البداية، نتيجة للصعوبات التي صودفت في الوصول بالوحدة التابعة للبعثة إلى كامل قوتها، نلاحظ مع الارتياح أنه جرى إحراز تقدم مطرد في هذا المجال على مدى الشهرين الماضيين، الأمر الذي أوضحه الممثل الخاص في إحاطته الشاملة صباح اليوم. وقد أتاح ذلك الاضطلاع بعمليات مشتركة شملت القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة للأمم المتحدة بالتنسيق مع قوات الشرطة المحلية غير الكافية. وفي هذا السياق، نرى من الضروري أن يعاد بناء قوة الشرطة الهايتية وتعزيزها كمؤسسة متسمة بالقدرة المهنية ولا دخل لها بالسياسة، تبرهن بالعمل في احترام لحقوق الإنسان وسيادة القانون على جدارتها بثقة شعب هايتي.

ومن العناصر الأخرى الهامة في تحقيق السلام الاجتماعي البحث عن استجابة فعالة للمطالب الاجتماعية لأفراد القوات المسلحة المسرحين. فإعادة إدماجهم في قوة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بالنيابة على الكلمات الودية التي وجهها لبلدي.

المتكلم التالي هو صاحب المعالي السيد إغناسيو ووكر، وزير خارجية شيلي. وأعطيه الآن الكلمة.

السيد ووكر (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر جمهورية الأرجنتين بصفة خاصة على عقد هذه المناقشة المفتوحة عن هايتي في التوقيت المناسب. وفنئى وزير خارجيتها، صديقنا العزيز السيد رافائيل بيلسا، على تلك المبادرة الهامة ونرجو له كل نجاح في رئاسته لمجلس الأمن. كما نود أن نشكر السفير خوان غابرييل فالديس، الممثل الخاص للأمين العام، رئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ووزير الخارجية السابق لشيلي، على التقرير الشامل الذي زودنا به صباح اليوم. علاوة على ذلك، نرحب بحضور السفير لويجي أيناودي، الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بالنيابة، ونثني عليه للبيان الذي استمعنا إليه منذ برهة.

ولا شك أن هذه فرصة ممتازة لتحديد التزام المجتمع الدولي بكفالة نجاح بعثة السلام في هايتي ولتقييم الجهود التي جرى الاضطلاع بها فعلاً حتى لا نكرر أخطاء الماضي. فلا تملك الأمم المتحدة هذه المرة أن تفشل في هايتي. ويجب أن نحدد أهدافاً سياسية واضحة وأن نعجل بالإصلاح المؤسسي والاقتصادي بوصفه شرطاً أساسياً لاستعادة الاستقرار طويل الأجل في هذه الدولة الشقيقة.

وكما يدرك الأعضاء، شاركت شيلي في وقت مبكر في القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات وانضمت على الفور للبعثة إدراكاً منها بجدية الحيلولة دون وقوع حالة طوارئ إنسانية في هايتي. فعلنا ذلك وما زلنا نفعله لفهمنا أن إصلاح البلد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لا يمكن تحقيقه إلا بإحلال

وإصلاحه. وحين نرفض العنف، لا بد لنا من إيجاد مؤسسات تستطيع كبح جماحه بالفعل. وحين نتكلم عن المصالحة الوطنية، يلزم أن نعزز الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي ستعمل بمثابة أدوات لتوجيه مطالب الشعب من خلال قنوات نظام ديمقراطي.

غير أنه لن تبدو لعملية سياسية مصداقية في أعين سكان يعانون من سوء التغذية ويطحنهم الفقر المدقع والبطالة المتوطنة. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان تصميم مشاريع إنمائية قصيرة الأجل وطويلة الأجل من شأنها أن تساعد على تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الهايتي بشكل موضوعي. ويجب أن نبدأ بمشاريع ملموسة ومحددة وأساسية يقدرها الناس وتشجع على تكوين صورة إيجابية لديهم عن أعمال المجتمع الدولي في هايتي. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجددا بقوة شديدة، في هذا الحفل، نداءنا للبلدان المانحة والمنظمات المالية الدولية أن تفرج دون إبطاء، وبمزيد من المرونة والإسراع، عن الأموال التي أعلنت عن تبرعها بها لهايتي في مؤتمر المانحين المعقود بواشنطن في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٤. ولعلنا يجب أن ننقل في هذا الحفل، وفي هذه الجلسة، شعورنا بالأهمية الملحة لتلك الموارد المالية.

وقد أرسلت شيلي وإكوادور وحدة من المهندسين للقيام بمشاريع بنية أساسية لإنشاء الطرق. وتواجهنا مفارقة محيرة، لأن لدينا الأفراد المؤهلين والآلات الملائمة، ولكننا نواجه مصاعب خطيرة في إيجاد الموارد المالية واقتناء اللوازم الأساسية اللازمة لتنفيذ مشاريع محددة. وقد أجز ذلك المشروع على التركيز على مهام ثانوية، الأمر الذي يحدث أيضا بالتأكيد مع مشاريع التعاون الأخرى. لقد استثمرنا، كحكومة، مبلغ ٢٠ مليون دولار لتزويد تلك الفياق الهندسية بالمعدات وشراء معدات عسكرية، ولكننا ننفذ في الوقت الحاضر مشروعا تكلفته ١٠٠ ٠٠٠ دولار فقط. إن الموارد والقدرات متوافرة. إلا أنها لا تستخدم كما ينبغي

العمل مسألة تتطلب الاهتمام على سبيل الأولوية في سياق التزام فعال بسيادة القانون ونبد قاطع للعنف.

وكما أن إعادة الإدماج مهمة حتمية، من الضروري أن تواكبها عملية لترع السلاح، ليس فقط بالنسبة للجنود السابقين، بل للمجتمع الهايتي بأكمله. فذلك شرط مسبق أساسي لاستعادة الثقة.

ونرى أيضا أنه بدون عملية سياسية تجمع بين قطاعات المجتمع الهايتي كافة للتوصل إلى ميثاق للحكم، لن يكون من الممكن تحقيق السلام والأمن المستدامين. ولهذا السبب نؤكد باستمرار الحاجة الماسة إلى إجراء حوار بين جميع القوى السياسية ذات الصلة، بما فيها حزب لافلاس (فانمي)، من أجل التوصل إلى توافق أساسي في الآراء. وحينئذ فقط يمكن أن تجرى انتخابات قانونية في هايتي لانتخاب سلطاتها الجديدة. ونذكر أن هذه مسألة يقررها الهايتيون لأنفسهم. وستوفر البعثة ومنظمة الدول الأمريكية الدعم الفني وستعملان بمثابة جهتي تيسير لتهيئة أوضاع أمنية تضمن الحقوق تمكيننا لإجراء انتخابات مستنيرة وسرية وحررة. ونحدد نداءنا لحكومة هايتي الانتقالية باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة الإعداد الطبيعي لهذه العملية السياسية والانتخابية.

وعلى مدى الأعوام الـ ١١ الماضية، تمخضت جهود المجتمع الدولي في هايتي عن مظاهر نجاح سرعان ما زالت، مما اضطرنا للعودة إلى المهمة الواحدة المرة بعد المرة. لذلك نرى أن نتصدى بالاشتراك مع مجتمع هايتي وحكومته لأسباب تلك الإخفاقات المتكررة. وفي هذا الصدد، نرى أن تعزيز مؤسسات الدولة هو الأساس للمصالحة الوطنية ولعملية التعمير.

فحين نقول "لا مزيد من الإفلات من العقاب"، يجب أن يدعم ذلك نظام للقضاء والسجون تم تعزيزه

المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو السيد كارلوس مورالس ترونكوسو، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

السيد مورالس ترونكوسو (الجمهورية الدومينيكية)
(تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأود أيضا أن أعرب عن الشكر لبلدكم لاتخاذ المبادرة المرحب بها بعقد هذه الجلسة المكرسة لموضوع يتسم بأهمية قصوى لمنطقتنا.

ويشرفني اليوم أن أدلي ببيان أمام مجلس الأمن لأنقل موقف بلدي بشأن الحالة في هايتي - الدولة التي يتشاطر بلدي، الجمهورية الدومينيكية، معها أراضي جزيرة اسبنيولا.

تعد العلاقات التاريخية والجغرافية والسياسية والاجتماعية بين الجمهورية الدومينيكية وجمهورية هايتي، مصدرا لتضامن إلزامي بين شعبينا. ونتيجة لذلك، يُعنى شعب الدومينيكان بالفقر واليأس أو بتكرار سلسلة العنف التي أضرت إلى حد كبير برفاهية شعب هايتي وهددت قابلية الدولة الهايتية على الحياة. ونعرب عن اقتناعنا بأن من الأهمية العاجلة. يمكن - وأؤكد على لفظة "العاجلة" - أن نعتد تدابير فعالة لوقف عملية التفكيك المعجلة التي ابتلي بها مجتمع هايتي فيما يبدو.

وفي هايتي، التي تتصف بسياق من الفقر المدقع الشائع ومناخ من العنف والعناد، لم تتمكن الحكومة من التصدي لأكثر المشاكل إلحاحا التي تواجه السكان - حسبما لاحظ عن اقتدار في وقت مبكر السيد خوان غابرييل فالديز - ولا من التصدي للاختلال الوظيفي في النظام القانوني والبرلمان وقوات الأمن.

ويتعين علينا أن نساعد جمهورية هايتي الشقيقة. ولا بد أن نبذل قصارى الجهود لاستعادة حكم القانون

بسبب الافتقار إلى الموارد المالية. ومن الضروري زيادة إيضاح الأولويات الواردة في إطار التعاون المؤقت وإنشاء عمليات معجلة لتمكين المنظمات الدولية والمناخين من المساهمة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ولذلك، نحث الحكومة الانتقالية على مواصلة العمل في مشاريع إنمائية اقتصادية معينة، مع التركيز على تقديم الخدمات الأساسية. ومن هذا المنظور، نرى أن من الأهمية القصوى. يمكن أن تتوفر لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي القدرة على إدارة المشاريع سريعة الأثر.

أخيرا، أود أن أؤكد من جديد استعدادنا للمساعدة في كفالة إعمار هايتي، التي نلتزم بها جميعا، وتسهيل عمل مؤسسات ديمقراطية راسخة وفعالة في سياق تنمية اقتصادية ومساواة اجتماعية. ولا بد أن يكون واضحا لنا، على صعيد الأمم المتحدة والمؤسسات المالية، أن هذا الهدف هدف سياسي جوهري لا بد من توجيه أعمالنا ومشاريعنا من أجل تحقيقه.

وبقدر ما نستطيع جميعا، وفقا لقدرات كل منا، يتعين علينا أن نتعاون على تنفيذ هذه المهمة، وسنعمل من أجل تحقيق سلام واستقرار دائمين. ويتطلب ذلك بذل جهد مستدام بمضي الوقت والمثابرة في أعمالنا. ولا يمكن أن نسمح بعودة حلقة الأزمات واللامبالاة التي اتسمت بها علاقة المجتمع الدولي بهايتي عبر التاريخ.

وندعو المجلس إلى اتباع نهج مستقبلي النظرة، لأننا لن نتمكن إلا بهذه الطريقة من المساعدة في ضمان أن يتمكن شعب هايتي مرة أخرى من أن يصبو إلى مستقبل من الديمقراطية والكرامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الوزير إغناسيو ووكر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى بلدي.

على حد سواء - من شأنه أن يحفز ويقنع القادة الهايتيين الذين يملكون القدرة على التأثير على الآخرين وأن يساعدهم على تغيير آراء الذين يعملون في الوقت الحاضر بطريقة منعزلة وينزعون إلى الخصومة.

ولا بد أن يهدف الالتزام الأمثل للمجتمع الدولي نحو هايتي إلى تحقيق المصالحة بين شتى عناصر مجتمع هايتي، كي يتسنى لقادته أن ينتقلوا من المواجهة إلى التعاون وأن يبدأوا في إعادة تعمير البلد في المجال الاقتصادي، بغية تخفيف حدة الفقر المدقع الذي يعاني منه الشعب في هايتي - الذي يمثل نموذجاً للبقاء في سياق ظلم اجتماعي عميق الأثر وطويل الأمد في إقليم يشهد درجة متقدمة من التدهور والتصحر.

وبغية تحقيق هذه الأهداف النبيلة نحتاج إلى ما طالبا به بصورة متواصلة وما طالب به المتكلمون السابقون: التزام طويل الأجل من قبل المجتمع الدولي بتقديم مساعدات كبيرة ومستدامة وآنية من جانب الدول المتقدمة النمو، حسبما أكد بوضوح الوزير سيلسو أموريم من البرازيل، فضلاً عن تضامن دولي قوي بدرجة تمكنه من التغلب على مشاكل هايتي.

وفي هذا الصدد، وحسبما اقترح الرئيس ليونيل فرناندز، يعتزم بلدنا عقد قمة وزارية، في سانتو دومينغو، ترمي إلى تعزيز الإجراءات المشتركة التي يتخذها المانحون والبلدان المشاركة في بعثة السلام إلى هايتي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى بلدي.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو الوزيرة الأقدم ووزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس، الأونرابل السيدة بلي ملر، وأعطيتها الكلمة.

وتطوير وتعزيز المؤسسات والعمليات الانتخابية - حسبما أشير إلى ذلك عن حق هذا الصباح، لا سيما حسبما أشار الأمين العام المؤقت لمنظمة الدول الأمريكية - ويتعين علينا أيضاً أن ننشئ أسس نظام حكم جيد وأن نرفع المستوى العام للمعيشة.

لقد حضرنا إلى هنا استجابة لدعوتكم الرقيقة، سيدي، كيما نعرب بوضوح عن تضامننا مع الدول الأخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومع جهود مجلس الأمن أيضاً. فتلك الدول، في هذه اللحظة التي نتكلم فيها، تلتزم معنا وبثبات بالتعاون مع الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في هايتي بغية ضمان استعادة مؤسساتها والحفاظ عليها.

ولقد دأبت سياستنا الخارجية على الإعراب بصورة مستمرة عن تضامننا مع هايتي وطالبت بتقديم مساعدات دولية سخية لمساعدة شعبها، المسحوق بالفقر والحاجة لكل أنواع المساعدات الإنسانية بصورة عاجلة.

وتمشياً مع ذلك الموقف، اتخذت حكومتنا إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي ترمي إلى منع التمزيق التدريجي للمجتمع الهايتي، أملاً في ترويح وتعزيز التسامح والتضامن فيما بين الأطراف الفاعلة الرئيسية في الحياة العامة في ذلك البلد.

وترمي المبادئ التوجيهية الرئيسية لمبادرتنا إلى الاتصال المباشر وغير المباشر مع قادة شتى قطاعات مجتمع هايتي لتسوية اختلافاتهم، وتعزيز الاحترام المتبادل وتنسيق الأنشطة التي من شأنها أن تغرس الأمل في المستقبل وأن تصبح مثالا على تعزيز الوحدة الوطنية ووحدة الأراضي الوطنية.

وتعرب الجمهورية الدومينيكية عن اعتقادها بأن هذا النوع من المبادرة المؤسسية - على الصعيدين العام والخاص

الكاريبية قد جعل من المستحيل على الجماعة أن تستقبل ممثلي هايتي في مجالسها. فالإدارة الانتقالية ينبغي أن تلتزم بالمعايير المعترف بها دولياً فيما يتعلق باحترام الحقوق الأساسية المدنية والسياسية ومراعاة الأصول وسيادة القانون. وإن المزاعم بوقوع حالات فظيعة من إساءة معاملة المدنيين على أيدي رجال الشرطة يجب أن تخضع للتحقيق بشكل كامل. وإن احتجاز قادة فائمي لافالاس والناشطين التابعين لها لفترات طويلة بدون محاكمتهم أو توجيه اتهامات إليهم لا يمكن تفسيرها إلا على أنها احتجاز تعسفي يتم على أساس الانتماء السياسي. وينبغي الإفراج فوراً عن هؤلاء الأشخاص. إن الانتهاكات الخطيرة للحقوق الأساسية تزداد تفاقماً بسبب الفشل المستمر في محاكمة المتمردين على أنشطتهم الإجرامية. كما أن هذا النهج يعرقل أيضاً تهئية مناخ سياسي تمكيني لا يمكن بدونه الحفاظ على السلام والاستقرار.

إن الجماعة الكاريبية ما زالت ملتزمة تجاه شعب هايتي. ولهذا الغرض وضعت تلك الجماعة آليات من قبيل برنامج المساعدة، الذي يشكّل فيه الدعم الانتخابي عنصراً أساسياً.

والآن، بعد مرور عام، فإن القلق العميق الذي يساور المجتمع الدولي والجماعة الإقليمية قد تزايد. وقد سمعنا إشارات عن ذلك صباح هذا اليوم. إن عجز الإدارة الانتقالية عن تعزيز الاستقرار والاشتغال السياسية شكّل عقبة كأداء أمام تحقيق التقدم. وما زال انعدام الأمن وشيوع العنف مستمرين. ولم يتم تحسين وضع الهايتيين العاديين، وبدأت المطالبة التقليدية بالتغيير الحكومي تثار مرة أخرى. كما أن اليأس والبطالة يتحدان مع سهولة توفر الأسلحة لكي ينتشرا بين صفوف الجماعات المسلحة غير الشرعية التي تتكاثر على كلا الجانبين. إن أنشطة تلك الجماعات، سواء كانت لأغراض سياسية أو إجرامية، تقوض سلطة الدولة

السيدة بلي ملر (بربادوس) (تكلمت بالانكليزية):

تعرب الجماعة الكاريبية عن بالغ تقديرها لإتاحة هذه الفرصة لها كي تدلي ببيان أمام مجلس الأمن بشأن الحالة في هايتي.

قبل سنة كنا جميعاً نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في هايتي. إن الجماعة الكاريبية، باتفاق هايتي وبدعم دولي، اتخذت زمام مبادرة دبلوماسية. وارتكازاً على مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد المكرسة في ميثاق المجتمع المدني للجماعة الكاريبية والميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، سعت مبادرة الجماعة الكاريبية إلى ما يلي: تحقيق استقرار الوضع السياسي من خلال ترتيب تقاسم السلطة؛ وتجنب تكرار الممارسات الهايتية التقليدية المتمثلة في التخلص من الرئيس بأية وسيلة لحل الصراع السياسي؛ ومساعدة الهايتيين على إيجاد حل سلمي وسياسي يحافظ على سيادة القانون والاستمرارية الدستورية.

وبكل أسف جاء الحل السريع، في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وضرب بالمبادئ عرض الحائط. وقد شعر رؤساء دول الجماعة الكاريبية بالإحباط إزاء تردد مجلس الأمن في اتخاذ إجراء فوري بشأن طلب المساعدة استجابة لمناشدات حكومة هايتي ولطلب الجماعة الكاريبية. وغادر الرئيس المنتخب البلد في ظروف لم تتضح بعد. وقد تم تنصيب إدارة انتقالية باستخدام بعض من العناصر الواردة في خطة العمل المسبقة للجماعة الكاريبية.

وفي رأي الجماعة الكاريبية أنه قد تم تقويض المبادئ الأساسية للممارسة الديمقراطية والسلوك الديمقراطي. لا يجوز لنا أن نتهاون فيما يتعلق بمسألة المبادئ، حيث أنها أساسية بالنسبة لأمننا كدول صغيرة. وإن استمرار انتهاك المبادئ المنصوص عليها في ميثاق المجتمع المدني للجماعة

ومع تزايد صعوبات العملية الانتقالية فإن مفاهيم الحوار الوطني ورأب الصدع يجري الدفاع عنها بشكل متزايد من داخل هايتي. كما يجب تشجيع المساعي المحلية المبذولة لجعل فكرة الجمع بين قطاعات عريضة تمثل مجتمع هايتي حقيقة واقعة. وفي هذا الصدد تشيد الجماعة الكاريبية بالجهود الاستكشافية التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام.

إن الحد من التوترات وتحديد المصالح المشتركة التي تشجع على الوحدة وتعزيز الاشتمالية وبناء الثقة كلها أمور تمثل قواعد أساسية لبناء المجتمع تمس الحاجة إليها. فهي قد تيسر طريقاً للتقدم بشأن قضايا حساسة ومستمرة مثل قضايا الأمن ونزع السلاح وسبل وأولويات التنمية وإجراء الانتخابات. ولكن المسؤولية عن تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق المصالحة والانتعاش والاستقرار في هايتي إنما تقع، في نهاية المطاف، على عاتق مواطني هايتي أنفسهم.

إن بناء الديمقراطية في هايتي وإقامة نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مستقر يتطلبان التزاماً طويلاً من قبل الهايتيين وشركائهم في المجتمع الدولي. وإن الجماعة الكاريبية لتحياي الدور الأساسي الذي تضطلع به دول أمريكا اللاتينية داخل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى جانب الدول المساهمة الأخرى. كما أنها تدرك الجهود الداعمة لمنظمة الدول الأمريكية. وبقدر ما تسمح الظروف ستقدم الجماعة الكاريبية مساهمتها الخاصة لعملية تحقيق الاستقرار والجهود الأمم المتحدة لإعادة بناء البلد الشقيق هايتي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة لشؤون نصف الكرة الغربي، سعادة السيد روجر نوريغا، وأعطيه الكلمة.

السيد نوريغا (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تقدّر الولايات المتحدة مبادرة الأرجنتين بشأن

ويجب وضع حد لها. كما أن انعدام الاستقرار يترك أثراً سلبياً على الدول المجاورة لهايتي، بما في ذلك جزر البهاما وجامايكا، إذ أنه يحفز على الهجرة غير المشروعة وتزايد الاتجار بالأسلحة الصغيرة والمخدرات.

إن تقرير الأمين العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2004/908) يؤكد بحق على ضرورة تعزيز قدرات بعثة تحقيق الاستقرار لتنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويجب أن يحظى ذلك بالأولوية. وأولئك الذين يثيرون أعمال العنف ويرتكبونها يجب أن يُقدّموا للمحاكمة.

المطلوب بصورة ملحة هو تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها المانحون للمساعدة في تخفيف حدة الوضع الاجتماعي والاقتصادي الميؤوس منه. ونأمل أن تحفز موافقة البنك الدولي مؤخراً على دفع الأموال المانحين الرئيسيين الآخرين على أن يحذوا حذوه. كما يجب ضمان الاتساق والتعزيز المتبادل فيما بين الاستراتيجيات الإنسانية والأمنية والسياسية والإنمائية. ويجب أن تأخذ تلك الاستراتيجيات في الحسبان الحقائق الصعبة للبيئة الهايتية.

إن الانتخابات الحرة والنزيهة بالغة الأهمية للعودة إلى الحكم الدستوري في هايتي. ومع ذلك فإنها ليست سوى مرحلة واحدة بالغة الأهمية على طريق شاق وطويل لتحقيق الاستقرار والانتعاش والديمقراطية القابلة للبقاء. ومن الواضح أن الشروط الأساسية المفزعة لإجراء انتخابات ذات مصداقية في أواخر هذا العام لم تتوفر كلية بعد. وإن مهمتنا المشتركة والملحة يجب أن تتمثل في تهيئة بيئة آمنة تسمح بإجراء حملات انتخابية صريحة؛ والمساعدة على ضمان تهيئة مناخ سياسي ييسر مشاركة كل المجموعات السياسية التي ترفض العنف، بما في ذلك تلك الموجودة حالياً خارج العملية السياسية والانتخابية؛ والمساعدة على إنشاء هيكل إداري فعال لإجراء انتخابات سليمة.

دولار لمساعدة هايتي. وتفي الولايات المتحدة بالتزامها لهايتي بأن أنفقت أكثر من ١١٣ مليون دولار على التنمية الاقتصادية، والعناية الصحية، والوظائف والمساعدات الغوثية في ٢٠٠٤، وهو مبلغ يشكل تقريبا نصف ما منحه المجتمع الدولي لهايتي في تلك السنة. ونتوقع أن نفق في هايتي أكثر من ١٥٠ مليون دولار خلال هذا العام.

ومن المهم أن نتذكر أن التعهدات وحدها لن تحسن ظروف هايتي. إن علينا أن نعمل على تجاوز العقبات البيروقراطية في كل من حكوماتنا ومؤسساتنا لصرف الأموال التي تعهدنا بها في مؤتمر السنة الماضية. وينبغي للسلطات الهايتية أن تضاعف جهودها لتحديد مشاريع ملموسة ولقبول مستشارين تقنيين مناسبين، وأن تدعم تنفيذ تلك البرامج بأسلوب عاجل. وعلى نفس المنوال ندعو المانحين إلى تكثيف جهودهم لإزالة أية عقبات بيروقراطية لمشاريع من شأنها أن تحسن حياة الهايتيين العاديين اليوم وتمنحهم الأمل للمستقبل.

وإننا ندعم جهود الممثل الخاص للأمم العام وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، اتساقا مع الولاية الممنوحة بقراري مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٥٧٦ (٢٠٠٤)، لمشاركة أجهزة الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والدول الأعضاء في مد يد العون للحكومة المؤقتة لهايتي في وضع وتنفيذ المشاريع الهامة ذات الأثر الكبير من أجل إنعاش وتنمية هايتي.

وقد تشاور وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول، خلال زيارته لهايتي الشهر المنصرم، مع السلطات الهايتية وممثلي المجتمع المدني حول الحاجة إلى حوار وطني واسع في هايتي. وإننا نؤمن بأنه ينبغي أن يكون لكل طرف في هايتي يقبل المبادئ الديمقراطية وينبذ طريق العنف مكان حول طاولة هذا الحوار. وإننا نشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في دعم تلك العملية.

تركيز انتباه المجلس على هايتي. إن الولايات المتحدة ملتزمة بجهودنا الجماعي لتحسين الاستقرار وتعزيز سيادة القانون، وتوطيد الديمقراطية التمثيلية عن طريق الانتخابات، وإرساء أسس الانتعاش والنمو الاقتصادي طويلي الأجل في هايتي. ولقد استجاب المجتمع الدولي للأزمة في هايتي بجهود منسقة لإقامة الأمن وتعزيز المصالحة السياسية. وأود أن أبرز مبادرة البرازيل والأرجنتين وبلدان نصف الكرة الغربي الأخرى بالنسبة لهذا الجهد المهم الجدير بالثناء.

وبينما تقترب بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من بلوغ قوتها الكاملة المأذون بها فقد أثبتت أنها تملك الإرادة والأموال الكافية لتحسين الظروف الأمنية لشعب هايتي وفقا لولايتها. فمنذ أن قامت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بتكثيف عملياتها في كانون الأول/ديسمبر لمواجهة أنشطة العصابات وللدفاع عن سيادة القانون في العاصمة بورتو برنس، فإنها حققت تقدما كبيرا ومهما في تعزيز الأمن في أشد الأحياء فقرا بالعاصمة الهايتية.

إننا نحث المجتمع الدولي وبالحكومة الانتقالية أن يعملوا باتساق من أجل التوصل إلى برنامج شامل لنزع سلاح وتسريح جميع القوات غير النظامية والجماعات المسلحة غير النظامية في هايتي وإعادة إدماجها في القطاع المنتج من المجتمع. كما نشجع المجتمع الدولي والحكومة الانتقالية على التركيز على بناء شرطة مدنية فعالة لتحسين الأمن وحماية حقوق وأرواح وممتلكات جميع الهايتيين.

إن الأمن والتنمية أمران لا ينفصلان. ومناخ الأمن المعزز يمنح فرصة للوفاء بالتزامنا الجماعي بالمساعدة في تحقيق الانتعاش السياسي والنمو الاقتصادي لهايتي. وقد تعهد المجتمع الدولي، في مؤتمر المانحين الذي نظمه البنك الدولي في تموز/يوليه المنصرم في واشنطن العاصمة، بأكثر من بليون

مساهمته، ولقائد القوة البرازيلي، والمدير الشرطة الكندي وجميع البلدان المساهمة بقوات.

لقد ركزت المناقشة على ثلاث مسائل ذات أولوية: وهي مسائل واضحة لدولة خارجة من الصراع. أولاً، الحاجة إلى تطور سياسي نحو دولة ديمقراطية كاملة وإلى الانتخابات، التي وصفها الوزير ملر بأنها محطة حاسمة على الطريق إلى الديمقراطية. ثانياً، تقوم الحاجة إلى إنشاء دولة آمنة يتحمل فيها أبناء هايتي مسؤولية القانون والنظام. ثالثاً، تقوم الحاجة إلى التنمية الاقتصادية، التي يجب أن ترافق تنمية الجوانب الأخرى بغية تحسين ظروف معيشة شعب هايتي. وتتطلب تلك الأهداف الثلاثة تنسيق تقديم الخدمات في الميدان من قبل الأمم المتحدة ووكالاتها في البلد، بتعزيز من دول الجوار والمنظمات الإقليمية والمناخين الثنائيين.

إن المملكة المتحدة تدعم تماماً الحكومة الانتقالية. ومن الأهمية بمكان أن تُبذل كل الجهود اللازمة للتقدم نحو بيئة دائمة وآمنة ومستقرة في هايتي. وبغية تحقيق ذلك، من الضروري أن تُفسح فرصة المشاركة في العملية الانتقالية والانتخابات لجميع العناصر الديمقراطية في البلد، بما فيها أعضاء حزب لافالاس الذين تخلوا عن العنف.

وتظل حكومة المملكة المتحدة قلقة بشأن حالة حقوق الإنسان في هايتي. ومن الضروري أن لا يُعطى للمشاركين أو الذين اشتركوا في انتهاكات حقوق الإنسان أي منصب في الحكومة أو في الهيئات ذات الصلة. وسيكون إنشاء شرطة وطنية هايتية فعالة تحظى بالتقدير، ويخضع أفرادها لفحص دقيق شامل، خطوة هامة نحو تحسين سجل حقوق الإنسان ذاك.

وبشأن الأمن تقوم الحاجة، كما قال آخرون، إلى اتخاذ مزيد من الخطوات، لا سيما في نزع السلاح والتسريح وعملية إعادة الإدماج - العنصر الأساسي. إن نزع سلاح

ويمثل هذا الحوار خطوة هامة نحو انتخابات شاملة وحرّة ونزيهة في هذا الخريف ومصالحة وطنية على الأمد الطويل. ويسر حكومتي أن تدعم عمل منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة في مساعدة هايتي في التحضير لتلك الانتخابات. ولقد ساهمت الولايات المتحدة بمبلغ ٩ ملايين دولار لذلك الجهد من خلال منظمة الدول الأمريكية وبمبلغ ١,٢٥ مليون دولار أخرى عن طريق برنامجنا للمساعدة الثنائية. وإننا ندرك أن الجهود المبذولة في الانتخابات ستطلب تمويلاً إضافياً كبيراً لتوعية الناحيين وتحسين البنية التحتية والأمن. وبغية كفالة انتخابات ناجحة، نحث المناخين بقوة على المنح بسخاء لتلك الجهود.

في الختام، أقول إن أولئك الذين أسعدهم الحظ بالتعرف على أشخاص في مجتمعهم المحلي من ذوي الأصول الهايتية يعرفون أنهم موهوبون ومشابرون فوق العادة. لذلك فإننا إن وفينا بالتزامنا بالعمل معاً في سبيل تقوية حكومة تخلق بيئة تمكينية وتوفر الحماية لكل المواطنين في هايتي، فسندرك سبب الشعور بالتفاؤل تجاه مستقبل هايتي.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تقدر المملكة المتحدة عالياً حضوركم في رئاسة الجلسة، سيدي، والمساهمات التي سبق أن قدمت في هذه المناقشة.

أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدي به فيما بعد ممثل لكسمبرغ الدائم باسم الاتحاد الأوروبي.

إننا جميعاً ندين بالكثير لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عن العمل الذي أنجز في ظل ظروف صعبة، بما في ذلك قلة عدد الأفراد والدمار الذي سببته عاصفة جين المدارية. وأود أن أعرب عن جزيل شكرنا للممثل الخاص للأمين العام خوان غابرييل فالديس على

لمنظمة الدول الأمريكية، وبمشاركة أعضاء المجلس وبلدان المنطقة على مستوى وزاري اليوم.

إن مبادرة رئاسة الأرجنتين لمجلس الأمن بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة مرحب بها وحسنة التوقيت. وهاييتي هي حالة اختبار للأمم المتحدة والمجلس على نحو خاص، فالأمر في نهاية المطاف يتعلق بقدرتنا على إبقاء وتعزيز استثمار طويل الأمد ومتعدد الأبعاد ومتكامل في تناول التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية المتمثلة في حالات ما بعد الصراع المعقدة. وما فتئت رومانيا تعتقد بتشجيع الانخراط والمشاركة في تلك المهام من جانب المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية بينما تقوم بحوار مع المجلس والأمم المتحدة. وقد تردد صدى ذلك أيضا في النتائج والتوصيات ذات الصلة للفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير.

وتؤيد رومانيا البيان الذي سيدي به قريبا الممثل الدائم للكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولذلك سأحاول توخي الإيجاز وأن أكون محددًا في ملاحظاتي.

أولا، أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في تأييد الرؤية الجوهرية التي تقوم عليها مناقشتنا اليوم، أي أن العلاقة المتبادلة القوية بين الأمن وإضفاء الطابع المؤسسي السياسي والتنمية في هاييتي ليست مهمات سهلة، ولكنها في متناول اليد، شريطة بذل جهود مستمرة ومنسقة حازمة في المجالات الثلاثة كلها التي ذكرتها قبل هنيهة.

ونعتقد، مثل الآخرين، أن تحسين الأمن في هاييتي يبقى إحدى المسائل الرئيسية بالنظر إلى أنه شرط مسبق لتحقيق مجموعة واسعة من الأهداف التي تتوخاها هاييتي - من قبيل إقامة بيئة تفضي إلى الانتخابات الديمقراطية وتوطيد مؤسسات الدولة، وتعزيز الحوار الوطني وتحسين الحالة الاقتصادية. إن العنف المستمر الذي ترتكبه جماعات مسلحة

العصابات التي تمارس أعمالها في أغلب أجزاء هاييتي أمر حاسم لتهيئة مستقبل مستقر.

ونقوم، من خلال إدارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة، بتمويل أنشطة التنمية في هاييتي وندعم هاييتي، بالطبع، من خلال الاتحاد الأوروبي وبرامج البنك الدولي. إن الالتزام الطويل الأمد المقطوع من قبلنا جميعا لهاييتي أمر ضروري لمستقبل ناجح، ونحن في ذلك الصدد نرحب على وجه الخصوص بمساعدة المنظمات الإقليمية وتعاون البلدان المجاورة، كما استمعنا اليوم.

إذا سمحتم لي أود أن أختتم بالقول إنه ينبغي لهاييتي أن تكون مثالا قويا ومفيدا لنا. فمشاكلها في التسعينات فرضت على الأمم المتحدة أن تأذن بعملية كبيرة، لكننا لم نمكث مدة كافية لإحراز نجاح دائم. أما هذه المرة فإن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يجب أن يواصلوا المسيرة بثبات. وبصورة أعم، ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يتصدوا بطريقة أنجع للتهديدات الوشيكة قبل أن تتحول إلى مخاطر حقيقية في بلدان فرادى. ويجب علينا أن نسلط الضوء بقدر أكبر على الجهد المبذول لمنع الصراع ولدعم البلدان المعرضة لخطر انعدام الاستقرار. وهنا تبرز لنا جميعا أهمية تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وأهمية اقتراحه بالأخذ بنهج أكثر تماسكا من جانب أسرة الأمم المتحدة برمتها لمختلف أنواع المسائل التي يتكون منها فعلا طيف الصراعات. ويحدوني وطيد الأمل أن يتسنى في عام ٢٠٠٥ تطوير ذلك الجهد - وكذلك التقدم بشأن هاييتي.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي الشرف أن نرى وزير خارجية الأرجنتين يضطلع بدور هام جدا في التمهيد لهذا الاجتماع الهام لمجلس الأمن وفي عقده وتوجيه دفته. كما نتشرف بحضور وزير خارجية هاييتي والممثل الخاص للأمين العام لهاييتي والأمين العام المؤقت

في هايتي من جانب حكومة هايتي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس الانتخابي المؤقت. إن المساعدة المتعهد بها في تلك المساعدة لتشمل الجوانب الأقرب للانتخابات تشكل مرة أخرى دليلاً على الالتزام الدولي القوي بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وهي تشهد أيضاً بالتنسيق الجيد القائم فيما بين الأطراف المشاركة الدولية والمحلية في هايتي.

ونحن نتطلع إلى إجراء عملية سياسية شاملة لن يحقق بدونها - كما أكد بحق التقرير الأخير للأمين العام - السلام والأمن المستدامان.

ورومانيا، كعهدا دائما، تولي أهمية كبيرة لمكافحة الإفلات من العقاب وللتقيد الواجب بحقوق الإنسان من جانب جميع الأطراف. يجب أن توقف دون أي تأخير الاحتجاز التعسفية ويجب على الحكومة الانتقالية أن تفرج عن الذين لم توجه إليهم بعد تهم وأن يقدم إلى المحاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. ووفقاً لذلك، يجب أن يشغل إصلاح النظام القضائي الأولوية العليا في هايتي.

ورومانيا، بوصفها بلدا يشجع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، تبقى مؤيدة للانخراط المعزز من جانب المنظمات الإقليمية في الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار هايتي وتنميتها. إن علاقة العمل المنظمة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي تثبت مرة أخرى النقل السياسي والأثر الفعال للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات التثبيت، وذلك موضوع تحاول رومانيا أن تتابعه خلال ولايتها بصفتها عضواً منتخبا في المجلس.

في تحقيق استقرار وتنمية هايتي حدث تطور إيجابي آخر وهو الاستعمال المحدد لأسلوب التعاون المستعمل في

غير قانونية يشكل دلالة تبعث على القلق البالغ على الأخطار الكثيرة التي لا تزال تهدد هذا البلد الذي يمر باختبار عسير. ويمكن لهذا العنف أن يقوض الجهود الجارية لتحقيق الاستقرار وأن يعرقل العملية الانتقالية. ونؤيد الجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية لكبح العنف بينما نتقيد بحقوق الإنسان المعترف بها عالمياً ومعايير سيادة القانون.

إن دور بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في دعم الجهود الحكومية الرامية إلى إحلال السلام والمصالحة في البلد يبقى حاسماً. ونشيد بالبلدان المساهمة بقوات على استثمارها في تلك العملية. لقد وفّت بالتزامها بنشر البعثة في كل مناطق هايتي في الوقت المناسب.

ومما بعثت على تشجيعنا العملية الواسعة النطاق المشتركة التي قامت بها مؤخراً بعثة تحقيق الاستقرار والشرطة الوطنية الهايتية في المناطق المضطربة من بورت - أو - برنس. وثمة حاجة إلى مزيد من هذا العمل على نحو مستعجل لمواصلة تصحيح الحالة الأمنية الراهنة.

وتقر رومانيا أيضاً بالأثر الذي يوجده برنامج لترع السلاح الفعال والتسريح وإعادة الدمج في التحسين العام للصورة الأمنية. ولذلك ندعو إلى أن يوضع دون مزيد من التأخير برنامج يشمل القطر لترع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

وعلى الجبهة السياسية مما يبعث على تشجيعنا التزام الحكومة الانتقالية بتنظيم انتخابات في ٢٠٠٥ وبضمان ما يليه من نقل للسلطة في شباط/فبراير ٢٠٠٦. إن قرارات المجلس الانتخابي فيما يتعلق بتوقيت وميزانية الانتخابات لا بد من أن تجعل موعد الفترة الانتقالية والحاجات المترتبة بالمساعدة الدولية للانتخابات أكثر وضوحاً. وفي هذا الصدد ترحب رومانيا بالتوقيع في ١٠ كانون الثاني/يناير على الاتفاق العالمي على مشروع هام للمساعدة في الانتخابات

الصحيح بين الدول المستقرة والمزدهرة والديمقراطية في العالم. والبعثة التي يقترح مجلس الأمن إيفادها إلى هايتي - ويحتمل أن يكون ذلك بالتزامن مع بعثة مماثلة يوفدها الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي - من شأنها أن تكون خطوة في ذلك الاتجاه.

وأخيراً، اسمحوا لي بأن أعيد قول ما قلته في البداية، أي إننا نشعر بالامتياز بأن تترأسوا، يا سيادة الرئيس، جلسة مجلس الأمن الهامة هذه.

الرئيس (تكلم بالأسبانية): أشكر ممثل رومانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أرحب بحضورك، السيد الرئيس، لهذه المناقشة وأن أهنئكم على أدائكم لواجباتكم خلال شهر كانون الثاني/يناير. وأتمنى لكم النجاح التام في عملكم. وفي ذلك الصدد أود أيضاً أن أهنئكم على اختياركم الابتكاري لهذا البند الخاص لإجراء مناقشة مفتوحة. وأود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة للترحيب بوزير خارجية هايتي في مداولتنا، وأن أقول أيضاً إنني أتطلع إلى إجراء مناقشة مثمرة واختتام مثمر لجلستنا اليوم.

وتؤيد اليونان تماماً البيان الذي سيدي به في وقت لاحق في المناقشة ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لا يبدو ظاهرياً أن هناك روابط ذات شأن تجمع بين اليونان وهايتي؛ ويكون المرء معذوراً إذا ما اعتقد أن البلدين تفصل بينهما عوالم. ولكني أود أن استرعي انتباه المجلس إلى أن هايتي أول بلد اعترف بالثورة اليونانية وإنشاء الدولة اليونانية الحديثة قبل قرنين تقريباً - وهو أمر يتذكره الشعب اليوناني حتى اليوم. ولذلك من المناسب تماماً أن أول يوم في عضوية اليونان في مجلس الأمن - ١ كانون الثاني/يناير -

مجال المساعدة الانتخابية، التي عززت هي نفسها بإنشاء المجموعة المركزية المعنية بهايتي. ونرحب أيضاً بالتوقيع مؤخراً على مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بشأن تنسيق المساعدة الانتخابية لهايتي، وأيضاً بالمؤشرات على ازدياد التعاون بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق التثبيت والمنظمة الدولية للفرانكوفونية وغيرها من المنظمات ذات الصلة والشركاء في العملية الانتخابية.

وفي تشجيع نجاح الديمقراطية في هايتي مما ينطوي على الأهمية القصوى إطلاق وتنفيذ مشاريع إنمائية بمساعدة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والدول الأعضاء. وينبغي أن تكون هذه المشاريع وسائل للبدء بسرعة، ولها أثر مباشر في الظروف الحياتية للسكان، إذ لا يمكن بالكاد أن تمارس ديمقراطية في بلد لا تلى فيه الحاجات الأساسية للسكان تلبية تامة. وبالتالي، نتفق على الحاجة إلى وضع استراتيجية إنمائية طويلة الأجل لهايتي بمساعدة المجتمع الدولي، كما يتجلى في إطار التعاون المؤقت. ونرحب أيضاً بالقرار الذي اتخذته مؤخراً البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتوفير المساعدة في حالات الطوارئ لإنعاش هايتي دعماً لجهود الحكومة الرامية إلى إيصال الخدمات الأساسية التي يحتاج السكان إليها على وجه الاستعجال.

وأخيراً، أود أن أختتم بإعادة بيان اقتناعنا بأن الزعزعة البنوية في هايتي تتطلب التزاماً طويل الأجل ونهجاً متعدد الأبعاد يقوم على الدروس المستفادة من الماضي وعلى معالجة الأسباب الجوهرية للزعزعة، بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. إن جهود الحكومة الانتقالية ومشاركة الأمم المتحدة الفعالة وذات المغزى من خلال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار ومجموعة واسعة من هيئات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وتحقيق التعاون الإقليمي المؤثر دعماً لهايتي -- كل هذه خطوات هامة صوب مزيد من التحرك باتجاه اليوم الذي تستعيد فيها هايتي مكانها

ومن الضروري أن تقف الأمم المتحدة بقوة إلى جانب هايتي في الشهور الحاسمة المقبلة لتضمن قيام عملية موثوق بها وقابلة للبقاء لإعادة التأهيل السياسي والاقتصادي، بدءاً بتنصيب حكومة ديمقراطية ناتجة عن انتخابات نزيهة وحرّة.

والمشاركة الطويلة الأجل أيضاً أساسية لنجاح جهود الأمم المتحدة في البلد. وفي ذلك الصدد، ترحب اليونان بجهود ممثل الأمين العام لهايتي، السفير فالديس. وأشكره على وضوح إحاطته الإعلامية التي قدمها هذا الصباح.

وتعرب اليونان أيضاً عن تقديرها للبلدان المشاركة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وتلاحظ مع الارتياح أن العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية كليهما قد بلغا قوامهما الكامل. وينبغي أن تكون البعثة الآن أكثر قدرة على تنفيذ ولايتها. ونعرب أيضاً عن تقديرنا لكل فرد مشارك في البعثة. ونحن ندين تماماً كل الهجمات الموجهة ضد أفراد البعثة وغيرهم من الموظفين الدوليين، وخاصة الذين يقومون بتنفيذ مهام إنسانية.

إن ازدهار هايتي في الأجل الطويل لن يتحقق بدون معالجة الأسباب الأساسية للمعاناة الإنسانية في البلد. ولا يزال الفقر يكب الغالبية العظمى من السكان، والطريقة الوحيدة لتغيير الحالة هي تعزيز التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل. وفي ذلك الصدد، ترحب اليونان بإعادة تنشيط الفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونرحب أيضاً بإنشاء المجموعة الأساسية. ونشكر كذلك منظمة الدول الأمريكية على مشاركتها، وخاصة في مجال تسجيل الناجحين.

وفي نفس السياق، مما يشجعنا أن نرى مؤتمر المانحين، الذي عقد في واشنطن في تموز/يوليه ٢٠٠٤، قد أسفر حتى الآن عن أكثر من بليون دولار لمعونة التعمير.

يوافق يوم هايتي الوطني، وأن اليونان تخاطب مجلس الأمن في جلسة عامة، لأول مرة بوصفها عضواً غير دائم، بشأن الحالة في هايتي.

لقد مرت أحداث كثيرة على هايتي خلال السنوات الأخيرة وعانت معاناة كثيرة، وليس أقلها نتيجة للكوارث الطبيعية التي ضربت الجزيرة. وأظهر المجتمع الدولي وأعتقد أنه سيظل يظهر الدعم لشعب هايتي لكي يحقق مطامحه في تهيئة بيئة آمنة ومستقرة.

وتعرب الحكومة اليونانية عن تأييدها للجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية في دعم العملية السياسية المتمثلة في الحوار الوطني والمصالحة. ومن الأهمية بمكان أن يستمر هذا الحوار بلا عوائق، بمشاركة جميع الأطراف، ليتمكن جزء كبير من الناجحين من المشاركة في الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية المقبلة.

وينبغي أن تُعطى الأولوية لتحسين الحالة الأمنية على أرض الواقع. وذلك لن يعود بنتائج مفيدة فيما يتعلق بإنفاق المساعدة الاقتصادية فحسب، ولكنه يمهّد الطريق أيضاً للتنمية الطويلة الأجل، التي تواجه عقبات في الوقت الحالي، ويساعد على تقليل انتهاكات حقوق الإنسان إلى أدنى حد. ومن الخطوات الإيجابية نحو تحسين الحالة الأمنية أن تتبع الحكومة الانتقالية في هايتي نهجاً أكثر فعالية في متابعة أهداف نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإنشاء اللجنة الوطنية ذات الصلة دون مزيد من التأخير. إن العصابات الإجرامية والمليشيات المحلية والجيش المحلول والجماعات الأخرى التي لا تزال تهيّج عبر شوارع هايتي يجب أن توقف عند حدها. ونحن نحث الحكومة الانتقالية على تعزيز سيادة القانون والحكم الصالح، فضلاً عن وضع حد للإفلات من العقاب. ونرى أيضاً أنه يجب احترام دستور هايتي وصونه.

لتحقيق الاستقرار في هايتي الرامية إلى كفالة الأمن وتعزيز الاستقرار والاضطلاع بالعديد من الأنشطة في مختلف المجالات، بما في ذلك المساعدة الإنسانية والانتخابية، والمعونة الإنمائية، والشؤون المدنية وغير ذلك. وأشيد أيضا بجميع البلدان المعنية، وخاصة بلدان أمريكا اللاتينية، التي أسهمت إسهاما كبيرا في بعثة الأمم المتحدة في هايتي بتوفير الموظفين، والخبرة التقنية والموارد المالية، فضلا عن الدعم السياسي والمعنوي.

ها هي هايتي تقدم مثالا آخر لبلد تبرز فيه القضية الأساسية المتمثلة في الارتباط بين التنمية والسلام. إن خليطا من استثناء الفقر والبطالة والمرض وضعف أو فشل الحكم والمؤسسات والعدالة الاجتماعية والفساد وهلم جرا، وما ينتج عن ذلك من شعور بالإحباط والغضب واليأس بين السكان، أمور تشكل وصفا مؤكدة للتوتر في المجتمع وعدم الاستقرار السياسي، الذي يمكن أن في نهاية الأمر أن ينفجر بشكل أو بآخر. وفي بعض الأحيان تزداد الحالة سوءا، كما شهدنا في العديد من البلدان الأخرى في جميع أرجاء العالم، بسبب الكوارث الطبيعية المتنوعة - الزلازل والجفاف والفيضانات والأعاصير المدارية وأمواج تسونامي - التي تكشف أوجه الضعف وتزيد حدة وتسبب في دمار ومعاناة وبؤس كان يمكن تفاديها لولا ذلك. وتقديم المساعدة الدولية ضروري في العديد من هذه الحالات، ومن الضروري أن يكون في الوقت المناسب - ليس بعد الانفجار. والوقاية خير من العلاج، وهي أقل إيلافا وأقل تكلفة في كثير من الأحيان.

لقد أتاحت لي فرصة القيام بزيارة إلى هايتي في منتصف عام ٢٠٠٣، عندما كنت وقتها في خدمة الذراع الإنساني للأمم المتحدة. وفي أوائل عام ٢٠٠٣، كان من الواضح فعلا في مجتمع المعونة الدولي وفي هايتي أن الحالة في البلد ربما تصل بسرعة إلى مرحلة خطيرة للغاية.

وتؤدي اليونان دورها في إطار الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، تعهدت اليونان مؤخرا بتقديم مساعدة ثنائية إلى هايتي في مسعى لمساعدة البلد على مواجهة أكثر احتياجاته إلحاحا.

ومع ذلك، مما يزيدنا تشجيعا أن نرى المانحين وقد سدوا تبرعاتهم المالية في الوقت المناسب لشعب في أمس الحاجة. ولذلك فإننا ندعو المعنيين بهذا الأمر - المانحين والمؤسسات المالية الدولية والحكومة الانتقالية - إلى أن يقدموا، بأسرع ما يمكن، خططاً لمشاريع معينة تستفيد من مساهمات المانحين السخية.

ختاما، أود أنؤكد لوزير خارجية هايتي أن اليونان تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة هايتي في طريقها إلى الاستقرار وعودة الحياة إلى طبيعتها، على الصعيد الثنائي وعن طريق المحافل المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل اليونان على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

السيد أو شيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أقول إن اليابان بوصفها أحد الأعضاء الجدد المنتخبين في مجلس الأمن، الذين يشملون الأرجنتين، تتطلع إلى العمل على نحو وثيق مع وفد الأرجنتين، وكذلك مع أعضاء المجلس الآخرين، في الشهور المقبلة. وأود أيضا أن أقول إن وفدي يشرفه أن يرى وزير خارجية الأرجنتين يرأس جلسة اليوم.

إننا نشيد بالتزام بلدان أمريكا اللاتينية ومنظمة الدول الأمريكية وجهودها النشطة التي لا تنقطع في أخذ زمام المبادرة في معالجة الحالة في هايتي، المدرجة في جدول أعمالنا اليوم. وأشيد بجهود الممثل الخاص للأمين العام السفير فالديس وفريقه في بعثة الأمم المتحدة المتعددة الجوانب

ومن الأهمية الكبرى أن يتخذ شعب هايتي خطوات نحو تعزيز عملية إجراء حوار وطني مفيد من خلال إحساسه بالملكية التامة من أجل تحقيق مناخ سياسي أكثر استقراراً. ومن المتوقع أن تستمر الحكومة الانتقالية في الدعوة إلى المصالحة الوطنية وتشجيع المشاريع التي تترتب عليها آثار سريعة. وفي الأجلين المتوسط والطويل، ينبغي بذل جهود حثيثة من أجل إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية، ومنع الفساد، وكذلك من أجل اتخاذ تدابير على صعيد السياسة الإنمائية تساهم في تحسين ظروف حياة الشعب. وسيكون ذلك هو السبيل الأنجح الذي تسلكه الحكومة من أجل الحصول على تأييد واسع من الشعب.

ومن هذا المنطلق، فإن دعم الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار له أهمية بالغة، ونحن ندعوها إلى اتخاذ المبادرات النشطة في هذا المجال. وما زلنا، في نفس الوقت، نشعر بالقلق بسبب عمليات اعتقال الناس بشكل تعسفي على خلفية انتمائهم السياسي، كما أشار تقرير الأمين العام. ونعتقد أن مثل هذه الأعمال غير حكيمة وغير مقبولة لأنها لا تساعد على تيسير إجراء الحوار الوطني وتعارض تماماً مع مبادئ حقوق الإنسان الأساسية.

ويتطلب تعزيز السلام في هايتي، ليس الحوار الوطني فحسب، بل أيضاً تحسين البيئة الإنسانية والاقتصادية. ومن أجل نجاح الانتخابات المقرر أن تجري في تشرين الثاني/نوفمبر، من الضروري أن تدفع فوراً الأموال التي تم التعهد بها في المؤتمر الدولي للمانحين بشأن هايتي الذي عقد في تموز/يوليه الماضي. وفيما يتعلق بتعهدات اليابان، فإن جميع المشاريع الثلاثة التي تعهدت بها في مجالات الصحة والغذاء والزراعة قد تم إنجازها. فقد بلغ مجموع المساعدات التي قدمتها اليابان إلى هايتي حتى تاريخ اليوم على شكل مساعدات إنمائية، ومساعدات تقنية، وعمليات إغاثة طارئة، ١٦٠ مليون دولار. وبإمكان المجتمع الدولي أن يكون

ومع الأسف، فإن الإنذارات المبكرة بقرب وقوع الأزمة ظلت إلى حد كبير بدون استجابة من الأمم المتحدة ومجتمع المانحين الدوليين، ولم يتخذ إلا ما ندر من الإجراءات الملموسة حتى وقعت الأزمة. وتمثل هايتي بشكل عام درسا مفيدا إضافيا للمستقبل، ونحن نحاول أن نجد أجوبة لبعض الأسئلة ذات الصلة: كيف نضع آلية أكثر فعالية للإنذار المبكر كجزء من الجهود الرامية إلى منع وقوع الصراعات ومنع تجدداتها؟ وما هي الإجراءات الوقائية التي يمكن أن يتخذها بصورة واقعية المجتمع الدولي بشكل عام، والأمم المتحدة بشكل خاص؟ وكيف نستطيع أن ننظم أنفسنا تنظيمياً أفضل من أجل تنفيذ تلك الإجراءات؟ إن تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي عينه الأمين العام A/59/565 يقدم لنا بعض المفاتيح والأفكار التي سنتنظر فيها المنظمة بصورة جدية قريباً. ونأمل أن ينتج عن ذلك خطوات هامة إلى الأمام.

وبالتالي، فإننا نرحب بجهود الحكومة الانتقالية في هايتي لتثبيت استقرار الحالة السياسية بمساعدة المجتمع الدولي. وتشيد اليابان أيضاً بالخطوات الاستباقية التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وحكومة هايتي الانتقالية، لتعزيز حالة الأمن، بما في ذلك القيام بالعمليات المشتركة الأخيرة في بورت أو برينس وفي مناطق أخرى، ونتوقع بأن تستمر مثل هذه المبادرات.

ومن الواضح أن إحراز تقدم في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ستكون له أهمية كبيرة، لا سيما لنجاح الانتخابات الوطنية والمحلية القادمة. ومع أننا نرحب ببيان رئيس الوزراء لاتورتو بهذا الشأن، إلا أننا نود أن ندعو الحكومة الانتقالية إلى بذل المزيد من الجهود كي تكون على درجة عالية من النشاط في هذا المجال، مستفيدة من دعم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

إن شعب هايتي عانى أيضا من الكوارث الطبيعية المتكررة التي كان آخرها العواصف الاستوائية التي وقعت في أيلول/سبتمبر الماضي، والتي أدت إلى شل الحالة الاجتماعية والاقتصادية المضطربة أصلا. إننا نعبر عن تعازينا على الخسائر في الأرواح والممتلكات، وعلى الدمار الذي خلفته تلك الظواهر. ولا يسعنا إلا أن نشيد بالجماعة الكاريبية وبجيران هايتي الآخرين الذين قدموا المساعدات، ونشيد كذلك بجميع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية الأخرى، التي اتخذت خطوات فورية استجابة لتلك الكوارث الطبيعية.

كما نشيد بأولئك الذين تعهدوا بتقديم أموال في أعقاب النداء الخاص بالفيضانات في هايتي، فضلا عن الذين تعهدوا من قبل - بما فيهم المؤسسات المالية الدولية - في مؤتمر المانحين الدولي لإطار التعاون المؤقت، بتقديم الأموال أيضا. ونعتقد أن دفع تلك الأموال في الوقت المناسب سيكون له أثر حاسم على جهود إعادة التأهيل والتنمية في هايتي. وفي ذلك الصدد، نعرب عن تأييدنا لتعزيز وتحقيق الركائز الثلاث التي تقوم عليها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار، ولوضع استراتيجية طويلة الأجل لتنمية هايتي. ومن الجدير بالذكر، أن حالة الكساد الاقتصادي المزمن، والفقر المدقع في هايتي، مع ما يسببه ذلك من بطالة واسعة النطاق، يسهمان إسهاما كبيرا في حالة الأمن المتدهورة الراهنة في البلد، وينبغي معالجة هذه الحالة بحزم كجزء من الاستراتيجية الشاملة لإنعاش هايتي.

إن تزانيا ترحب بالالتزام الذي قطعه الحكومة الانتقالية في هايتي بتنظيم انتخابات حرة ومنصفة وذات مصداقية. ويحدونا الأمل أن تجري هذه الانتخابات بالفعل في تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كما هو مقرر، وأن تكون تنويعا لعملية سياسية تحتضن الجميع، وعملية مصالحة نرجو أن تكون الحكومة الانتقالية

مطمئنا إلى أن اليابان لن تقصر في جهودها لمساعدة هايتي وشعبها.

السيد ماهيغا (جمهورية تزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ترحب جمهورية تزانيا المتحدة بمبادرة الأرجنتين إلى تنظيم هذه المناقشة الخاصة بشأن هايتي، وترحب كذلك بالتزام الأرجنتين بهايتي، الذي تعبرون عنه، يا سيادة الوزير، بحضوركم معنا اليوم. إننا نشكر السيد خوان غابرييل فالديز، الممثل الخاص للأمين العام، على تقريره الثري بالعلومات. كما نود أن نشكر وزراء خارجية هايتي، وبربادوس، والبرازيل، وشيلي، والجمهورية الدومينيكية، ووزير الدولة للشؤون الخارجية لفرنسا، ومساعد وزير خارجية الولايات المتحدة لشؤون نصف الكرة الغربي، والأمين العام بالنيابة لمنظمة الدول الأمريكية، على البيانات التي أدلوا بها، وعلى المساهمة الملتزمة التي تقدمها بلدانهم ومنظماتهم من أجل إيجاد حل لمشاكل هايتي.

أن الحالة في هايتي تشكل مصدر قلق بالغ. فعدم احترام سيادة القانون، وتدهور الحالة الأمنية، وانتهاك حقوق الإنسان، وأعمال العنف ضد النساء والأطفال، والاعتقالات التعسفية، والتهديدات وعمليات التهريب الموجهة ضد الناشطين في ميدان حقوق الإنسان، جميعها تمثل مصدر قلق لنا جميعا. وتشيد تزانيا بجهود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وجهود قوات الشرطة في هايتي، في مكافحة انتشار العنف في ظل ظروف صعبة جدا. ونرحب بجهود الحكومة الانتقالية في هايتي، ونشجعها على إنشاء لجنة وطنية لزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفق ما أوصى به الأمين العام، من أجل تسهيل عملية استعادة النظام وكبح العنف. وينبغي أن يكون ذلك أولوية لأن الجنود السابقين المسلحين يشكلون على ما يبدو عاملا رئيسيا في الحالة الأمنية المتردية.

أشهر منذ بدء نشر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، يوجد في الميدان الآن بالفعل نحو ٩٠ في المائة من حفظة السلام و ٩٥ في المائة من أفراد الشرطة، وينفذ هؤلاء بنجاح الولاية التي منحهم إياها مجلس الأمن. وقد حققوا في الأساس استقرار الوضع الأمني في هايتي.

ثانياً، في مجال نزع السلاح واستعادة حكم القانون والنهوض بالمصالحة الوطنية، اتخذت الحكومة المؤقتة في هايتي بنجاح تدابير بناء وفعالة، وبدأت تلك التدابير تؤتي ثمارها بالفعل. وجهود الحكومة الانتقالية التي لا تكل تستحق منا كل تقدير.

ثالثاً، إن الثقة في هايتي من جانب الجميع تتزايد، مما يهيئ ظروفًا مؤاتية لتسوية شاملة لمسألة هايتي. وإفراج البنك الدولي مؤخراً عن ٧٣ مليون دولار كمساعدة لهايتي يمثل علامة مشجعة بشكل خاص.

وبالنظر إلى الطابع المعقد والصعب للوضع في هايتي، نعتبر أن هذه الإنجازات قد تحققت بشق الأنفس. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الحكومة الانتقالية والشعب في هايتي، وأن أشيد بالسيد فالديز وبعثة الأمم المتحدة على جهودهما الدؤوبة.

إن تحقيق المصالحة الوطنية وتحسين الوضع الأمني والنهوض بالتنمية الاقتصادية هي الدعائم الثلاث لتسوية مسألة هايتي والضمان الرئيسي لتلك التسوية. ولا بد من الاهتمام بها في آن واحد. كما ينبغي عدم التركيز على أحدها على حساب الآخر.

ونأمل أن تبادر الحكومة الانتقالية إلى بدء عملية للحوار الوطني والمصالحة، وأن تسعى من أجل تحقيق التوافق بين جميع الأحزاب المحلية وهيئة بيئة مؤاتية لتنظيم ناجح للانتخابات. كما نأمل أن تنشئ على جناح السرعة لجنة وطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأن تعمل

عاكفة على الإعداد لها منذ الآن. ولذا، نحن نشجع على الاستمرار في عملية الحوار الوطني بين جميع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، ونحث الجميع على المشاركة في الانتخابات القادمة. ونشيد هنا بمساهمة منظمة الدول الأمريكية التي تقوم بالإعداد لتسجيل الناخبين، وهي خطوة هامة وضرورية من أجل إجراء الانتخابات.

كما أننا نحث البلدان المساهمة ونشجعها على نشر كامل القوات وأفراد الشرطة وغيرهم من الأفراد لتعزيز قدرة البعثة على مواجهة تحديات إعادة الاستقرار والاضطلاع بولايتها فضلاً عن بناء قدرة المؤسسات المحلية.

أخيراً، تأمل تزانبا، في هذه المرة، أن تبقى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل ملتزمين بإزاء هايتي التزاماً كاملاً يتجاوز تلك العملية الانتقالية لتوطيد عملية السلام من خلال ارتباط شامل ببناء السلام. وبعثة مجلس الأمن المزمعة إلى هايتي سوف تواصل التركيز على هايتي والاهتمام بها.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية):

السيد وزير الخارجية، يرحب الوفد الصيني بوجودكم هنا في مجلس الأمن لترؤس هذه الجلسة الهامة. ونرحب أيضاً بوجود السيد سيميون، وزير خارجية هايتي، ونود أن نشكر السيد فالديز، الممثل الخاص للأمين العام، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس.

إن وجود وزراء الخارجية ومسؤولين رفيعي المستوى من عدد كبير من البلدان، إلى جانب نائب الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية إنما يعبر عن بالغ اهتمام المجتمع الدولي والتزامه الثابت بإزاء هايتي وهي تتجه صوب السلام والاستقرار. ونحن نقدر ذلك كل التقدير.

ويسعدنا أن نشهد بعض التغيرات الإيجابية التي طرأت على الوضع في هايتي مؤخراً. فبعد ما يزيد على سبعة

إن هاييتي، لؤلؤة جزر الأنثيل، سوف تتغلب على ظروفها الصعبة وسوف تتألق بكل بمائها.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفنا أنكم، سيدي، وزير خارجية الأرجنتين، تترأسون هذه الجلسة الهامة بشأن هاييتي. ونرحب بوزير خارجية هاييتي ونشكره على بيانه. ونحن ممتنون للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، السفير خوان غابرييل فالديز، ونائب الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية على بيانيهما الحافلين بالمعلومات.

يصادف الشهر القادم انتهاء العام الأول لإعادة ارتباط الأمم المتحدة في هاييتي. واستجابة المجتمع الدولي - في البداية من خلال القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات ثم من خلال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي - قد حالت دون انزلاق البلد بدرجة أكبر إلى حالة عدم الاستقرار، الأمر الذي كان سيؤثر سلباً على المنطقة.

وتوشك بعثة الأمم المتحدة في هاييتي الآن على بلوغ المستوى العسكري والمدني المأذون به، حيث أنيط بها إنفاذ القانون والمهام الأخرى ذات الصلة. وقد أصبحت القوات العسكرية وقوات الشرطة المدنية الفلبينية جزءاً من البعثة الآن. ويشجع الفلبين أن تلاحظ أن البعثة صار لها الآن وجود عسكري وشرطي يعول عليه بما يسمح لها بالاستجابة بفعالية أكثر لأي مخاطر قد تتهدد استقرار البلد.

ومن المنتظر أن يمهّد تحسن وضع القانون والنظام لبدء جهود إعادة الإعمار وإعادة التأهيل، بمساعدة المجتمع الدولي. ويثلج الصدر أن نلاحظ موافقة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على تقديم مجموعة قروض لإنعاش الإدارة الاقتصادية وإدارة الحالات الطارئة والكوارث.

ولكن المهمة التي تنتظر بعثة الأمم المتحدة لن تكون سهلة. فالتحدي المباشر للبعثة هو كيفية التعامل مع مناخ

على جمع الأسلحة من المدنيين في إطار برنامج لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأن تقيّم مزيداً من فرص العمل، وأن تحسن الأحوال المعيشية للسكان وأن تزيد ثقتهم في مستقبل الأمة.

وفي نفس الوقت، أود أنؤكد أن تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في هاييتي باعتبارها من أقل البلدان نمواً لن يتسنى من دون مساعدة ودعم كبيرين من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، إلى جانب الدعم والمشاركة النشطين من البلدان والمنظمات في المنطقة.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نستخلص العبر من الماضي. فيجب أن يتواصل الاهتمام بهاييتي والمداخلات بشأنها على نحو منتظم. ولذلك، نؤيد إبقاء مسألة هاييتي قيد النظر الدائم في مجلس الأمن، ونرى أنه ينبغي النظر إلى وجود بعثة الأمم المتحدة في هاييتي على أساس الحاجة. وندعم قيام إدارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومنظمة الدول الأمريكية ووكالات دولية أخرى بدور رئيسي مستمر في عملية تحقيق السلام والاستقرار في هاييتي. ونناشد البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية المعنية الإسراع بتنفيذ ما تعهدت به من التزامات. ونؤيد إصدار بيان رئاسي، كما صاغته الأرجنتين، بعد هذه المناقشة.

ورغم أنه لا توجد علاقات دبلوماسية بين الصين وهاييتي، فإن الشعب الصيني ما فتئ يكن مشاعر ودية نحو شعب هاييتي وظل يتابع تطورات الوضع في ذلك البلد. وقد قدمنا، وسنواصل تقديم، المساعدات بحسن النية لصالح عملية تحقيق السلام والاستقرار في هاييتي. ونحن مقتنعون بقوة بأن شعب هاييتي الذي خاض نضالاً بطولياً وكان أول شعب في أمريكا اللاتينية يحقق الاستقلال، لا شك أنه سيحقق السلام الدائم والتنمية المستدامة بمساعدة المجتمع الدولي وبجهوده التي لا تكل.

ونأمل أن نرى تحويل شرطة هايتي الوطنية إلى هيئة شرطة محترفة تحترم حقوق الإنسان وتتقيد بالقواعد والمعايير الدولية.

ونأمل أن نشهد تنفيذ التعهدات التي تم قطعها أثناء المؤتمر الدولي للمناخين قبل ستة أشهر بغية دعم الحكومة الانتقالية في إعداد وتنفيذ مشاريع إنمائية حيوية لعملية تحقيق الاستقرار. كما نتطلع إلى وضع استراتيجية إنمائية طويلة الأجل لهايتي وفقا للأولويات المحددة في إطار التعاون المؤقت.

ونأمل أن نرى شعب هايتي متوجها نحو مراكز الاقتراع في تشرين الثاني/نوفمبر لينتخب زعماءه بحرية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتحضيرات التي تقوم بها الحكومة الانتقالية والمجلس الانتخابي المؤقت لضمان إجراء انتخابات حرة وشاملة وسلمية في تشرين الثاني/نوفمبر. كما نرحب بالاتفاق الشامل، الذي تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى مؤخرا في مكتب رئيس الوزراء جيرار لاتورتو، والذي سي جلب ٤١ مليون دولار من كندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من أجل الانتخابات التي ستجري في هايتي في وقت لاحق من هذا العام.

ونأمل من المجموعة الأساسية المعنية بهايتي ومنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية أن تواصل أداء دور بناء في هايتي.

ونؤيد إيفاد بعثة إلى هايتي بالاقتراع مع بعثة الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن رؤيتنا المشتركة لهايتي الديمقراطية والمستقرة تتطلب التزاما بعيد المدى من المجتمع الدولي. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تستخلص العبر من بعثات الأمم المتحدة السابقة في هذا البلد. ويتوقف نجاحها على مدى استعدادنا

الخوف السائد في هايتي وهيئة بيئة آمنة تسمح لشعب هايتي بأن يستأنف أسلوب حياته الطبيعية. وهذا يشمل إحباط التهديد المستمر للعصابات المسلحة والجنود السابقين المنشقين الذين هددوا مؤخرا بشن حرب مفاويز ضد الحكومة الانتقالية.

أما التحدي الثاني فيتمثل في ضرورة اتخاذ الحكومة الانتقالية خطوات ملموسة نحو إنشاء لجنة وطنية لترزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويتعين على بعثة الأمم المتحدة والسلطات في هايتي استكشاف مزيد من الطرق الإبداعية لإقناع أولئك الجنود السابقين وأعضاء العصابات بتسليم أسلحتهم مقابل تعويضهم أو توفير فرص لكسب قوتهم، في جملة أمور.

ويسرنا ملاحظة أنه قد اتخذت خطوات مبدئية في هذا الاتجاه بالفعل. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الانتقالية لبحث المطالب الشرعية للجنود المسرحين. فأكرر أسلحة التصدي للتحديات هما الأمل والالتزام.

ونأمل أن يمارس زعماء هايتي الانتقاليون درجة أكبر من المرونة والتسامح، وأن يبذلوا جهودا أكبر لإقناع الذين ما زالوا خارج العملية السياسية بنبد العنف والمشاركة في إعادة بناء أمتهم. ونرحب بإطلاق سراح زعماء فائمي لافالا كخطوة إيجابية نحو المصالحة الوطنية.

ويحدونا الأمل أن نرى سلطات هايتي تشدد أكثر على حقوق الإنسان وتضع حدا للإفلات من العقاب. ونأمل أن تنهي الحكومة الانتقالية ما يرد في الأنباء من عمليات الاعتقال والاحتجاز غير القانونية والتعسفية، والإعدام التعسفي لنشطاء حقوق الإنسان وأعمال العنف الجنسي ضد النساء، وأن تتم مساءلة المسؤولين عن تلك الأعمال.

لجنة وطنية لترع السلاح. ويبدو من المهم بقدر مماثل بالنسبة لنا أن الحكومة تدرس بشكل شامل حالة الأفراد السابقين في القوات المسلحة ومسألة تعويضهم بغية إعادة إدماجهم في المجتمع.

ونناشد الحكومة الانتقالية أن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان إجراء الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية. ونلاحظ مع شعور بالارتياح الإعلان الذي أصدره رئيس المجلس الانتخابي المؤقت فيما يتعلق باستكمال القانون الانتخابي والجدول الزمني.

ولكن، لكي تكمل العملية الانتقالية والانتخابات المقبلة بالنجاح، فإننا نؤمن بأن الأمر الحاسم هو أن تشارك جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع، حتى يمكن استعادة السلام والأمن بشكل دائم في هايتي، وأن يشارك جميع الذين استبعدوا من العملية الانتقالية في العملية الديمقراطية والانتخابية، لأن من الجوهرى إقامة حوار وطني يشمل جميع الحركات السياسية بغية تعزيز المصالحة الوطنية، التي لا يمكن فصلها عن المكافحة التريهة للإفلات من العقاب. كما أنه لا بد من إنشاء نظام للعدالة يكون قادرا على العمل بدون التأثير عليه.

إن أكثر من نصف سكان هايتي يعيشون دون خط الفقر، في ظل ظروف معيشية تتدهور باستمرار، واقتصاد وطني يعتمد على المساعدات الخارجية.

ويعتقد وفد بلدي أنه من الأهمية الحاسمة. يمكن أن يزيد المجتمع الدولي التزامه بمساعدة شعب هايتي لأجل طويل. ومثلما قال الأمين العام، يجب القيام بأنشطة المجتمع الدولي والأمم المتحدة على أساس طويل الأجل. وأضاف السيد عنان أنه يأمل في هذه المرة ألا يكتفي المجتمع الدولي بمجرد تضميد الحالة أو العمل على جعلها مستقرة فسحب،

لدعم هذه البعثة في تحقيق أهدافها المتمثلة في بناء المؤسسات وإعادة الإعمار الوطني والإصلاح الاقتصادي.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، سيدي الوزير، أن أرحب بكم في مجلس الأمن، وأن أهنيكم بحرارة على تولي الأرجنتين رئاسة المجلس. وأخيرا، أشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في هايتي. كما أود أن أرحب في هذه المناقشة الهامة بوجود الوزراء الذين رغبوا في المشاركة، وأن أشكر السيد فالديس على بيانه الشامل وعلى العمل الممتاز الذي ينجزه في هايتي.

إن الأزمة الخطيرة بشكل خاص التي ابتليت بها هايتي على مدى عام لا يبدو أنها قريبة من الحل إذ ما زالت هناك تحديات كبيرة. فمؤسسات الدولة قد تزعزع استقرارها بشكل دائم، وتضرر اقتصاد البلد، مما أدى إلى تفاقم التهميش الاقتصادي والاجتماعي للعديد من شرائح المجتمع وأسهم في تزايد عدم الأمن في شكل أعمال العنف المسلح والمزيد من الإفلات من العقاب.

وفي الواقع كان لنشر مجلس الأمن قوة مؤقتة ولقيامه، لاحقا، بنشر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تأثير إيجابي جدا على الحالة الشاملة. ولا يسع الجزائر سوى الإشادة بالذين يقودون البعثة وبالقوات التي تشارك فيها على التقدم المحرز. ومن خلال العمليات المشتركة مع الشرطة الوطنية لهايتي، أدت البعثة إلى تحسين الظروف الأمنية، التي تمثل التحدي الرئيسي الذي يواجهها في إصرار الجماعات المسلحة التي ما زالت تشكل تهديدا خطيرا لعملية الانتقال الجارية.

ولذلك السبب، نرى أن الأمر الملح هو نزع سلاح كل الجماعات المسلحة والعصابات. ونؤمن بأن تنفيذ برنامج كامل لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أمر ضروري. ونلاحظ مع شعور بالارتياح قرار الحكومة الانتقالية إنشاء

الإقليمية الطبيعية وفي إطار التعاون والتضامن الذي توفره منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية. ووجود وزراء المنطقة والأمين العام بالنيابة لمنظمة الدول الأمريكية في المجلس والبيانات التي أدلوا بها يعطينا الأمل في قيام هاييتي بتطبيع علاقاتها مع جيرانها، الأمر الذي من شأنه، بدون شك، أن يسهم أكثر في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بما أن الساعة الآن أصبحت ١٣/١٠، وبما أنه ما زال هناك متكلمون مدرجة أسماءهم في القائمة، فإن الذين يتصفون بالحكمة والخبرة ممن يساعدون الرئاسة اقترحوا تعليق هذه الجلسة بموافقة المجلس، حتى الساعة ١٥/٠٠. وفي عدم وجود اعتراضات، أعلق الجلسة.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

وإنما مساعدة أبناء هاييتي على استجماع قواهم وبناء بلد مستقر.

ولا بد للمساعدة الدولية أن تركز على برامج طويلة الأمد ترمي إلى إعادة الإعمار السياسي والاجتماعي في البلد ومن الأمور الملحة تعزيز الحكم، وتوفير إمكانية حصول السكان على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وكفالة احترام حقوق الإنسان، وتوطيد القدرة المؤسسية على كفالة سيادة القانون. وعلى المجتمع الدولي مساعدة حكومة هاييتي لإرساء أسس النمو الاقتصادي، وخفض مستوى الفقر، وتعزيز هياكل الدولة بغية تيسير وضع وتنفيذ سياسات عامة ترمي إلى تحقيق التنمية الدائمة. ولا بد للمجتمع الدولي أن يفي الآن بالتزاماته عن طريق تسريع صرف المساعدات المالية التي تعهد بها في مؤتمر المانحين الذي عقده البنك الدولي.

وتطبيع الحالة السياسية في هاييتي وتحسين الظروف الاقتصادية يجب أن يرافقه إعادة إدماج البلد في بيئته